Al-Adab Journal **Issue. No (153) Supplement (June) 2025**

E-ISSN: 2706-9931 **P-ISSN: 1994-473X**

Phonetic disagreement in the most objectionable words in the Arabic dictionary (From the seventh century AH to the end of the thirteenth century AH)

Lamia Muhammad Abdel Hussein
mohamdlamia3@gmail.com
Dr. Batoul Abbas Naseem
dbatoolabbas@gmail.com
University of Baghdad/ College of Arts - Department of Arabic Language

Copyright (c) 2025 **Lamia Muhammad Abdel Hussein, Batoul Abbas Naseem (PhD)**

DOI: https://doi.org/10.31973/gzz1a673

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

This research deals with one of the lexicographic topics, which is the phonetic disagreement in the rejected words in the Arabic dictionary.It reveals the care of linguists in pointing out the rejected words. After investigation, it became clear that a number of words were mentioned in the Arabic dictionary. It contains substitution between consonants or vowels, and some scholars denied this substitution, where this study revealed.This study is divided into an introduction (the phenomenon of substitution in Arabic), and three themes. The first: it presented (the denial of substitution between consonants), the second: it included (the denial of substitution between vowels), and the third which this study tackled (the denial of reasoning vowelization).

Keywords: Arabic dictionary, phonetic disagreement, words

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الخلاف الصّوتيّ فيما أنكر من الألفاظ في المعجم العربيّ
(من القرن السابع الهجريّ إلى نهاية القرن الثالث عشر الهجريّ)

م. م. لمياء محمّد عبد الحسين
جامعة بغداد/ كلية الآداب
قسم اللُّغة العربية

أ.م.د. بتول عبّاس نسيم
جامعة بغداد/ كلية الآداب
قسم اللُّغة العربية

(مُلَخَّصُ البَحث)

يتناول البحث أحد الموضوعات المعجميّة، وهو الخلاف الصوتيّ في ما أنكر من الألفاظ في المعجم العربي، وهو بحث مستل من اطروحة دكتوراه، وقد أفصحت الدراسة عن عناية اللغويين بالإشارة إلى ما أنكر من ألفاظ، وبعد الاستقصاء تبيّن أنّه ورد في المعجم العربي عددًا من الألفاظ حدث فيها إبدال بين الصوامت أو بين الصوائت، وأنكر بعض العلماء هذا الإبدال، وهو ما أفصحت عنه هذه الدراسة.

وقد قسمت الدراسة إلى مقدمة (ظاهرة الإبدال في العربية)، وثلاثة محاور، الأوّل: عرضت فيه (إنكار الإبدال بين الصوامت)، والثاني: تضمن (إنكار الإبدال بين الصوائت)، والثالث درست فيه (إنكار الإعلال بالقلب).

الكلمات المفتاحية: الخلاف الصوتي، الألفاظ، المعجم العربي

المقدمة :

يعدّ الإبدال من الظواهر اللغويّة الأصيلة في لغتنا العربية، فهي من سنن العرب في كلامهم، وحدّ الإبدال هو (إبدال حرف أو أكثر من كلمة ما بحرف أو أكثر يقرب منه لفظًا ويحدث الإبدال غالبًا بين الحروف التي هي من مخرج واحد أو مخارج متقاربة) (زيدان، ١٩٨٦، صفحة ١٢).

وتعدّ هذه الظاهرة وسيلة لنمو اللغة، ومن العلماء من يرى الإبدال لغات مختلفة لمعان متفقة، فقد نجد لفظتين في لغتين لمعنى واحد، ولا اختلاف بينهم إلا في حرف واحد (السيوطي، ١٩٨٦، صفحة ٤٦٠)، وأوّل من أطلق هذه التسمية على هذه الظاهرة هو الأصمعيّ (الحلبي، ١٩٦١، صفحة ٦) ، وهذه الظاهرة غير عشوائية أو اعتباطية في لغتنا، فهناك مسوغات منها ما يختص بالدلالة، ومنها لأسباب صوتيّة (رومي، ٢٠٠٨، الصفحات ١١٧-١١٨، ١٢٨).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

المحور الأوّل : إنكارُ الإبدالِ بين الصَّوامتِ :

في الدِّراسات الصَّوتيّة تُصَنَّفُ الأصوات التي تتكوَّنُ منها الكلمة من حيث نوعها إلى : صوامت، وصوائت، والصَّوامت أو ما أطلق عليه علماء العربيّة بالحروف الأصول عددها في لغتنا ثمانية وعشرون حرفًا، وقد عُنِيَ العلماء بضبط مخارج هذه الأصوات وصفاتها، وأوّلهم الخليل وسيبويه، ثمّ تبعهما كثيرٌ من العلماء، وقَسَّمَ الخليل هذه الأصوات من حيث مخرجها على : حروف حلقيّة، ولهويّة، وشجريّة، وأسليّة، ونطعيّة، ولثويّة، وذلقيّة، وهوائيّة (الفراهيدي، ٢٠٠٣، الصفحات ٤١/١-٤٢) (بلعباس، دون تاريخ، الصفحات ١٦٤-١٦٥). وفي هذا المبحث سنتعرَّضُ للألفاظ التي حدث فيها إبدال بين الصَّوامت، وإنكار العلماء إيَّاه، من ذلك :

١- نَعَقَ نَغَقَ :

نَعَقَ الرَّاعِي بغَنَمِهِ كمَنَعَ وضَرَبَ نَعِيقًا ونَعْقًا ونُعاقًا ونَعَقانًا : إذا صاحَ بها وزَجَرَها، وهذا في الضَّأْن والمَعْزِ، ونَعَقَ الغُرابُ و نَغَقَ: صاحَ، وقالوا: نَعَبَ: في الشَّرِّ، ونَغَقَ : في الخَيْرِ، وقيل: نَغَقَ الغُرابُ، أيْ : صاح، ونَعَبَ، أيْ : حَرَّكَ رَأْسَهُ مع صياح أو دون صياحٍ،

وقالوا : نَغَقَ الغُرَابُ : حِكَايَةٌ لغِلَظِ صَوْتِهِ (السجستاني، دون تاريخ، صفحة ٢٥٤) (الاجدابي، دون تاريخ، صفحة ١٣٩) (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٢٠٠٥، الصفحات ١٦٢٧، ١٦٣١-١٦٣٢)، وذكر الفيوميّ أنّ الأصمعيّ أنكر نَعَقَ بالمهملة، إذ قال في مصباحه: (نَعَقَ بالمهملة : لغة حكاها ابن كيسان؛ فعلى هذا يُقال في الغُراب بالعين والغين، وأنكر الأصمعيّ المهملة، وقال: الكلام بالمعجمة ؛ فعلى هذا يُقال: نَعَقَ الرَّاعِي ونَغَقَ الغُرابُ، بالمهملة مع المهملة، وبالمعجمة مع المعجمة) (الرافعي، ١٩٢٢، صفحة ٨٤٥/٢ مادة نعق)، ورُبَّما اختار الأصمعيّ نَغَقَ بالغين، وأنكر نَعَقَ، لأن نَغَقَ حكاية لغلط صوت الغُراب، وتابعه الأزهريّ على إنكاره (نَعَقَ)، إذ قال: (قُلْتُ: كلامُ العربِ: نَغَقَ بالغين، ونَعَقَ الرَّاعِي بالشَّاءِ بالعين، ولم أسمعْهُم يقولون في الغُرابِ نَعَقَ، ولكنَّهم يقولون: نَعَبَ بالعين) (الأزهري، تهذيب اللغة، دون تاريخ، صفحة ٢٥٧/١ مادة نعق)، وما أنكره الأصمعيّ والأزهريّ أقرّه غيرهم من العلماء، ففي كُتُب اللُّغة نجد أنَّ العلماءَ خَصُّوا الفعل نَعَق بصياح الرّاعي بالشّاءِ، أمّا صوت الغراب فأوردوا فيه : نَعَقَ ونَغَقَ ونَعَبَ، فهذه الثَّلاثة في نظرهم فصيحة بيد أنَّ الأفصح نَغَقَ (الأزهري، تهذيب اللغة، دون تاريخ، صفحة ٢٥٧/١ مادة نعق) (ابن عباد، ١٩٩٤، صفحة ١٨٥/١) (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ١٥٥٩/٤) (النووي، دون تاريخ، صفحة ١٦٩/٢) (الفيروزآبادي ، القاموس المحيط،٢٠٠٥، صفحة ٩٢٦) ، فقالوا: (نعق: نَعَقَ الرَّاعي بالغَنَمِ نَعِيقًا : صاحَ بها زَجْرًا، ونَعَقَ الغُرابُ يَنْعِقُ نُعاقًا ونَعيقًا

وبالغين أَحْسَنُ) (الفراهيدي، ٢٠٠٣، صفحة ٢٤٣/٤ مادة نعق)، (ويقال: نَعَقَ الغُرابُ ونَغَقَ، بالعين والغين، وهو بالغين المعجمة أَعْلَى وأَفْصَحُ) (ابن دريد ، جمهرة اللغة، ١٩٨٧، صفحة ٩٤٣/٢)،(نَعَقَ الرَّاعي بالغَنَمِ نَعِيقًا ... ونَعَقَ الغُرابُ نَعِيقًا ونُعاقًا والغينُ أَعْلَى) (الزمخشري، أساس البلاغة، ١٩٩٨، صفحة ٢٨٦/٢)، فهم لم يُنكروا نَعَقَ، وإنَّما جعلوها أقلَّ فصاحةً من نَغَقَ، أما ابن قتيبة فكان أكثر وضوحًا من الأصمعيّ والأزهريّ في كلامه، إذ نجدُهُ في باب (فروق في الأصوات) قد خَصَّ الفعل " نَعَقَ " بصوت الرّاعي في زجر الشَّاة، ونغق ونعب بصوت الغُراب (ابن قتيبة أ.، ٢٠٠٩، الصفحات ١٠٦-١٠٧)، وعدّ " نَعَقَ الغُرابُ " بالمهملة من خطأ العوامّ، فقال في باب ما تصحف فيه العوامّ : (ويقولون: نَعَقَ الغُرابُ، وذلك خطأ، إنّما يُقال: نَغَقَ بالغين المعجمة فأمَّا نَعَقَ فهو زَجْرُ الرّاعي الغَنَمَ) (ابن قتيبة أ.، ٢٠٠٩، صفحة ٢٢٤) ، ويبدو أنَّ ما أنكرَهُ الأصمعيّ ومَنْ تابَعَهُ صحيح ؛لأنّ الأصمعيّ والأزهريّ وابن قتيبة قد لَحَظُوا أنَّ الفعل "نَعَقَ" إنَّما يُستعمَلُ في اللُّغة الفصيحة العالية لصوتِ الإنسان خاصَّةً، و في القرآن الكريم ما يؤيد هذا، إذ قال رَبُّ العِزَّةِ :

﴿ وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِى يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَآءً وَنِدَآءً ۚ صُمٌّۢ بُكْمٌ عُمْىٌ فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ (سورة البقرة: ١٧١)، ، أمَّا " نَغَقَ ونَعَبَ " فلصوت الغُراب.

٢- صَّقْب - سَّقْب :

ورد في المعجمات العربيَّة تداخل بين " صَّقْب و سَّقْب " من حيث الدَّلالة المُعجميَّة، إذ ذكر ابن فارس في مادَّة " صَّقْب ": (الصَّاد والقاف والباء لا يكاد يكون أَصْلًا ؛ لأنَّ الصَّاد يكون مَرَّةً فيه السّين، والبابان متداخلان، مَرَّةً يُقال بالسّين، ومَرَّةً بالصَّاد، إلاَّ أنَّهُ يدلُّ على القُرْبِ، والامتداد مع الدّقَّة. فأمَّا القُرْبُ فالصَّقَبُ) (ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، ١٩٧٩، صفحة ٢٩٦/٣ مادة صقب) ، وقال في مادّة " سَّقْب " : (السَّين والقاف والباء أصلان، أَحَدُهُما : القُرْبُ، و الآخرُ يدلُّ على شيءٍ مُنْتَصِبٍ، فالأوَّلُ السَّقَبُ، وهو القُرْبُ) (ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، ١٩٧٩، صفحة ٣/ ٨٥ مادة سقب). وهذا التَّداخل الذي وقع فيه ابن فارس وقع فيه أيضًا غيره من العلماء، فمنهم مَنْ ذكرَ أنَّ : الصَّقْبَ الطَّويلُ النَّارُ من كُلِّ شَيْءٍ، والممتلئ الجسم، ويُقال للغُصْنِ الرَّيّانِ الغَليظِ الطَّويلِ: صَقْبٌ، وصَقْبُ البيتِ : عمودُهُ، أو العمودُ الأطْوَلُ في وَسَطِهِ، ومكانٌ صَقَبٌ بالتَّحريكِ: قريبٌ، أمّا سَقْب فلا تختلف دلالته المعجميَّة التي ذكرها العلماء في مُؤلَّفاتهم عن صَقْب (الأزهري، كتاب الزاهر في غرائب ألفاظ الإمام الشافعيّ، دون تاريخ، صفحة ١٦٢) (ابن عباد، ١٩٩٤، صفحة ٢٦٧/٥، ٢٩٧) (الفيروزآبادي م.، ٢٠٠٥، صفحة ٩٧، ١٠٥)، إذ قال ابن منظور: (والسَّقَبُ: القُرْبُ وسَقِبَتِ الدَّارُ بالكسر سُقُوبًا: قَرُبَتْ، والطَّويلُ من كلِّ شيءٍ سَقْبٌ، الأَزهريُّ

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

يُقال : لِلْغُصْنِ الرَّيَّانِ الطَّويلِ الغَلِيظِ: سَقْبٌ، والسَّقْبُ: وَلَدُ النَّاقةِ ويُقال: الذَّكَرُ من وَلَدِ النَّاقةِ هو بالسّين لا غَيْرُ) (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ٢٩١/٦ مادة سقب) ، وقولُهُ : وَلَدُ النَّاقةِ إذا كان ذكرًا بالسّين لا غير محلُّ خلافٍ، إذ قال الزّبيديّ : (والصَّقْبُ مِنَ النَّاقَة : وَلَدُهَا، وقال شَيْخُنَا : السِّينُ أَفْصَحُ فِيهِ، بَل أَنكَرَ بَعْضُهُم كَوْنَهُ بالصَّادِ ؛ ولِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ أَهْلُ صَحِيحِ اللُّغَةِ، كالجَوْهَرِيّ وابْنِ فَارِسٍ في المُجْمَلِ، وغَيْرِ وَاحِدٍ، انتهى. قُلْتُ : هُوَ بالصَّادِ فيه، ذكَرَهُ ابنُ سِيدَه في المُحْكَم، ونَقْلَه ابْنُ مَنْظُورٍ في لِسَانِ العَرَبِ، وكَفَى بهما قُدْوَةً، وحَكَى ابْنُ الأَعْرَابِيّ : وصُقُوبُ الإِبِلِ : أَرْجُلُها، لُغَةٌ في سُقُوبِهَا، قَالَ : وأَرَى ذَلِكَ لِمَكَان القَافِ، وَضَعُوا مَكَانَ السِّينِ صَادًا، لأَنَّهَا أَفْشَى مِن السِّينِ، وَهِي مُوافِقَةٌ لِلْقَافِ فِي الإِطْبَاق ؛ لِيَكُونَ العَمَلُ من وَجْهٍ واحِدٍ، قَالَ: وهَذَا تَعْلِيلُ سِيبَوَيْهِ فِي هَذَا الضَّرْبِ من المُضَارَعَةِ، فظَهَر بِذَلِك سُقُوطُ مَا قَالَهُ شَيْخُنَا) (الزبيدي، ١٩٨٧، الصفحات ١٩٧/٣-١٩٨)

ففي هذا النّصّ يعزو الزّبيديّ إلى شيخه الآبادي أنّه قال : (السّينُ أَفْصَحُ فيه) وفي ذي دلالةٌ على أنَّ الآباديّ يرى أَنَّ " السّينَ والصّادّ " لُغتان، بيد أنّ لُغَةَ " "السّينِ" أَفْصَح عنده، وعَضَدَ ماعزاهُ إليه بقول الجوهريّ : (والسَّقْبُ : الذَّكَرُ من وَلَدِ النَّاقةِ) (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ١٤٨/١ مادة سقب)، فالجوهريّ وابن فارس أهملا ذكر " الصَّقْب " بالصَّاد ممَّا يدلّ على أنّه غير صحيحٍ عندهما (ابن فارس، مجمل اللغة، ١٩٨٦، صفحة ٤٦٦) .

وهذا الإهمال وقفنا عليه أيضًا عند علماء سبقوا الجوهريّ وابن فارس، من مثل الخليل والأزهريّ (الفراهيدي، ٢٠٠٣، صفحة ٢٥٦/٢ مادة سقب، ٤٠٣ مادة صقب) (الأزهري، تهذيب اللغة، دون تاريخ، صفحة ٤١٦/٨)، أمّا الزّبيديّ فخالف شيخه بقوله: (هو بالصَّادِ فيه)، مستندًا في ذلك إلى ما ذُكِرَ في المحكم واللّسان، إذ قال ابن سيده : (صَقْبُ النّاقةِ : وَلَدُها، وجَمْعُهُ: صِقابٌ) (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٢٠٠٠، صفحة ٢١٨/٦) ، وهذا خلاف ما ورد في اللّسان، فيبدو أنّ الزّبيديّ تَوهَّمَ فيما عزاه إلى ابن منظور ؛ لأنَّ ابن منظور ذكر أنَّهُ بالسّينِ لا غَيْرُ (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ٢٩٢/٦ مادة سقب)، وما ذكر من إنكار في " صَّقْب و سَّقْب " ليس لَحْنًا أو خطأً وقع فيه العامَّةُ، وليس بلُغَةٍ أيضًا كما ذكر بعض العلماء، بل هو ظاهرة صوتيّة تحدث في كل اللُّغات تُسَمَّى المماثلةَ، وهي : (عمليَّة استبدال صوت بآخر تحت تأثير صوت ثالث قريب منه في الكلمة أو في الجملة) (العطية، ١٩٨٣، صفحة ٧١)، إذ ذكر علماء العربيّة أنّ في لهجة قوم بلعنبر من بني تميم تُبْدَلُ " السّينُ " إذا وقعَتِ السّينُ قبل أحد أحرف الاستعلاء، وهي مجموعة في قولنا:(خص ضغط قظ)، بشرط أن تكونَ السّينُ مُتقدّمةً، وأن تكون هي الأصل، على نحو ما نَلْحَظُ : سقب، صقب ؛ والعلَّة الصَّوتيّة وراء هذا الإبدال أنَّ السّينَ صوتٌ مُرقَّقٌ مهموسٌ،

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

ويَتَّفِقُ في المخرج مع الصَّاد، في صفتي الرَّخاوة،و الهمس لا أنَّ الصَّادَ صوتٌ مطبقٌ، والسّين صوت مستفل، فاللّسان يستفل إلى قاع الفم عند النُّطْق به؛ ولذلك عندما وقع صوت القاف بعد السّين في " سَقْب " أُبدلت السّين صادًا ؛ لأنَّ القاف من أحرف الاستعلاء، فاللّسان عند النُّطْق بهذا الصَّوت يرتفع إلى الحنك الأعلى؛ ومن ثَمَّ أُبدلت السّين صادًا؛ تقليلًا للجهد العضليّ للمُتكلّم، فالصَّاد من احرف الاستعلاء، ايضًا وهو تُوافِقُ القاف من حيثُ كونها صوتًا مطبقًا (سيبويه، ١٩٨٨، صفحة ٤/٨٠، ٤٧٩) (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٢٠٠٠، صفحة ٦/٢١٨) (البطليوسي، دون تاريخ، الصفحات ٧٠٩-٧١٠) (العبيدي، ٢٠١٠، الصفحات ٢٤٤-٢٤٦) (رفاعي، ٢٠١٦، صفحة ٧٨).

ولذا وَجَدْنا أهل الصّحيح لم يذكروا " الصَّقْب "، وذكروا دونه " السَّقْب" خاصَّةً ؛ لأنَّهُ الأصلُ، ولا مُسوّغَ للإنكار الذي ذكره الفيروزآباديّ؛ لأنَّ الصّاد مبدلةٌ من السّين فحسبُ ، وهو من باب التَّطوّر الصَّوتيّ .

٣- حَلَكٌ حَنَكٌ :

حَنَكُ الإنسانِ والدَّابَّة عُضْوٌ من الأعضاءِ، و حَنَكُ الإنسانِ: أقصى فمه الأسفل، والفُقْمُ: الأعْلَى مِن الفمِ، ويقال: الحَنَكانِ للأعْلى والأسفل، فإذا فَصَلُوهُما لم يقولوا للأعْلَى : حَنَكٌ، وحَنَّكَ المولودَ، إذا أدخلَ الإصْبَعَ في أعلى فيه، وحَنَّكْتُ الشَّيءَ: فهمته وأحكمته، وأَسْود حالِكٌ وحانِكٌ : أَيْ شَديدُ السَّوادِ، وحَنَكُ الغُرابِ سوادُهُ أو منقارُهُ، قالوا: أسودُ مِثْلُ حَلَكِ الغُرابِ، ومثل حنك الغراب (الفراهيدي، ٢٠٠٣، صفحة ١/٣٤٨ مادة حلك) (ابن دريد أ.، ١٩٨٧، صفحة ١/٥٦٣) (الأزهري، تهذيب اللغة، دون تاريخ، صفحة ٤/١٠١) (ابن سيده، المخصص، ١٩٩٦، صفحة ١/٢٠٣)، وأنكر ابن دريد قولهم، قال ابن منظور :(قال ابن برّيّ حكى ابن حمزة عن ابن دريد أَنَّهُ أَنكر : أَسْوَدُ من حَنَكِ الغُرابِ، قال أَبو حاتم : سأَلْتُ أُم الهيثم، فقُلْتُ لها : أَسْوَدَ ممَّاذا ؟، قالَتْ من حَلَكِ الغُرابِ لَحْيَيْهِ وما حولهما ومنقاره، وليس بشيءٍ، وقال قومٌ : النُّونُ بدلٌ من اللّامِ، وليس بشيءٍ أَيضًا) (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ٣/٣٦٥ مادة حنك)، وأنكر غيره حَلَكَ الغُراب، قال ابن سيده : (وهو أَشَدُّ سوادًا من حَلَكِ الغُرابِ، وأنكرها بعضهم، وقال : إنَّما هو من حَنَكِ الغُرابِ، أَي : مِنقاره) (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٢٠٠٠، صفحة ٣/٧١ مادة حلك) (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ٣/٣٦٥ مادة حنك) ، فبعض العلماء أنكر حَلَكَ الغُراب باللاَّم، وبعضهم الآخر أنكر حَنَكَ الغُراب بالنُّون، فلفظة الحَلَك تدلُّ على اللَّون الأسود، أمَّا لفظة " الحَنَك" فللدَّلالةِ على منقارِ الغُرابِ، وقد يُراد بها سوادُهُ، وعلماء العربيَّة انقسموا على مذهبين، أحدهما: ساوى بين حَلَكِ الغُرابِ وحَنَكِ الغُرابِ من حيثُ الدَّلالةُ، فقالوا : هو أَسْودُ من حَلَكِ الغُرابِ و حَنَكِهِ، أي : سوادِهِ

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

(الأزهري، تهذيب اللغة، دون تاريخ، صفحة ١٠١/٤ مادة حلك) (ابن سيده، المخصص، ١٩٩٦، صفحة ٢٠٣/١) (الفيروزآبادي م.، ٢٠٠٥، صفحة ٩٣٧)، أمَّا الآخر ففَرَّقَ بين اللّفظتين من حيثُ الدَّلالةُ المعجميّةُ، بأنْ خصَّ " حَلَكَ الغُرابِ" بسواده، وحَنَكَه بمنقاره، قال الجوهريّ : (والحَلَكُ : السَّوادُ، يُقالُ: أَسْوَدُ مِثْلُ حَلَكِ الغُرابِ، وهو سَوادُهُ، فإنْ قُلْتَ: مِثْلُ حَنَكِ الغُرابِ، تُريد منقاره) (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ١٥٨١/٤ مادة حلك) (ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، ١٩٧٩، صفحة ١٠٠/٢ مادة حلك)، ويبدو أنّهم رُبَّما أبدلوا كلمةً بكلمةٍ، ولا مانعَ من ذلك؛ لأنّ اللَّفظتين لهما الدَّلالةُ المعجميَّةُ عَيْنُها، أو أبدلوا حَرْفًا بحَرْفٍ، وهذا أيضًا لا إشكالَ فيه من النَّاحية الصَّوتيّة، فهم أبدلو صوتًا ذلقيًّا بآخر من المخرج الصّوتيّ نفسه، فاللَّام والنُّون حرفان ذلقيان مخرجهما من طرف اللّسان (حسين، ٢٠١١، صفحة ١٣٩) (النيرباني، ٢٠٠٦، صفحة ٧٢)، أو أنّهم لم يُبدلوا كلمةً بأخرى، ولا حرف بآخر؛ لأنّ "حَلَكَ وحَنَكَ" يدلّان على اللّون، فما العلّة من إنكار قولهم :أَشَدُّ من حَلَكِ الغُرابِ ؟،فمعنى قولهم هو أَشدُّ من سوادِ الغُرابِ، وكذلك من أنكر قولهم : أَشَدُّ من حَنَكِ الغُرابِ، فرُبَّما قالوا :حَنَكُ الغُرابِ لأنَّ لفظة " الحَنَكِ" من دلالتها المعجميّة منقار الغراب واللّون الأسود؛ فيكون استعمالها أبلغ في الدَّلالة من لفظة " الحَلَك "، ومن ثَمَّ لا مُسوّغَ لهذا الإنكار، يَعْضُدُ ذلك ما نصَّ عليه أبو العبَّاس ثعلب (ت ٢١٠هـ)،إذ قال : (وأَسْوَدُ حَالِكُ وحَانِكٌ، وهو أَشَدُّ سوادًا من حَلَكِ الغُرابِ، وحَنَكِ الغُرابِ، واللَّامُ أكثرُ) (ثعلب، ١٤١٣هـ، صفحة ٣١٧)، فاللَّفظتان صحيحتان، بيد أنَّ " الحَلَكَ " حلك أكثرُ استعمالًا .

٤- دُبْسٌ رُبْسٌ :

الدُّبْسُ " بضمّ الدَّال" : جَمْعُ " الأَدْبَسِ "من الطَّيْر،الذي لَوْنُهُ بين السَّوادِ والحُمْرَةِ، والأُمُورُ الدُّبْسُ : الدَّواهِي المُنْكَرَةُ، ومنه قولُهُم :جِئْتَ بأُمُورٍ دُبْسٍ (ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، ١٩٧٩، صفحة ٣٢٦/٢ مادة دبس) (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ٢٨٦/٤) (الفيروزآبادي م.، ٢٠٠٥، صفحة ٥٢٢)، وذكرَ ابنُ منظورٍ أنّ بعض العلماء أنكر على أبي عبيد قولَهُ دُبْسٌ بالدَّال في الدَّلالة على الدَّواهِي، بزعم أنَّ الصَّوابَ " رُبْسٌ "، بالرَّاءِ، إذ قال ابنُ منظورٍ: (وجاءَ بأُمُورٍ دُبْسٍ، أَيْ دَواهٍ مُنْكَرَةٍ، وأَنْكِرَ ذلك على أبي عُبيد، فقال :إنّما هو رُبْسٌ) (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ٢٨٦/٤ مادة دبس) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ٥١/١٦ ماادة دبس)، فإذا اختَلَطَ الأَمْرُ بَعْضُهُ ببَعْضٍ قيل : ارْتَبَسَ الأَمْرُ، ويُقال: داهيةٌ رَبْسَاءُ، والجَمْعُ : رُبْسٌ (الفراهيدي، ٢٠٠٣، صفحة ٦/٢ مادة دبس) (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ٩٢٦/٣) .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وإذا تتبَّعْنَا الجذر د ب س في المعجمات العربيَّة وَجَدْنا أنَّ العلماء أقرّوا أنْيُقالَ : أُمُورٌ دُبْسٌ، وأُمُورٌ رُبْسٌ، إذ قال الأزهريّ :(أَبُو العبّاس عَن ابْنِ الأعرابيّ قَالَ: جَاءَ بمالٍ رَبِيسٍ، أَي: كثيرٍ، وَجَاء بالدِّبْسِ الرَّبْسِ وهما : الدَّاهِيةُ، وَقَالَ أَبُو زيدٍ: جِئْتَ بأُمُورٍ دُبْسٍ وبأمورٍ رُبْسٍ، وَهِي : الدّواهِي بِالدَّالِ وَالرَّاءِ) (الأزهري، تهذيب اللغة، دون تاريخ، صفحة ٣٧٣/١٢)، فاللَّفظان متساويان من حيثُ المَعْنَى، أمَّا من حيثُ البِنْيَةُ فاللَّفظان متشابهان، ولا اختلافَ بينهما عدا حرفٍ واحدٍ، ونحن في دراستنا الألفاظ السَّابقة طرحنا سؤالًا مضمونه : هل حدث إبدال حرف بحرف أو إبدال كلمة بكلمة ؟، نحو نعق ونغق، وتوث وتوت، فهذه الألفاظ متشابهة دلالةً وبنيةً، ورُبَّ قائلٍ يقولُ : قد يكون حدث تصحيف ؛ إذ إنَّ التي حدث بينها إبدال متشابهة من حيثُ الرَّسْمُ، فالرَّاء والدَّال في دُبْسٍ ورُبْسٍ حرفانِ متشابهانِ، وهذا السؤال لا يُمْكِنُ طرحُهُ ؛ وذلك أنَّ المعجمات ذكرت " الدُّبْسَ والرُّبْسَ بهذا المعنى ؛ومن ثَمَّ لا يمكننا القول بحدوث تصحيف بلَحْظِ ما بين ذين الحرفين من تشابُهٍ في الرَّسْمِ ؛ إذ لا يُعْقَلُ أنْ يقع أكثر من ناسخ في الخطأ عينه، فالعلماء أقرّوا اللّفظين مَعًا بهذا المعنى (ابن دريد أ.، ١٩٨٧، صفحة ٣٠٩/١ مادة ربس) (الأزهري، تهذيب اللغة، دون تاريخ، صفحة ٣٧٣/١٢ مادة دبس)، وبالبحث في العلاقة الصَّوتيّة بين الدَّال والرَّاء نَلْحَظُ أنَّ الدَّالَ من الأَحْرُفِ النّطْعِيَّةِ، وصوتٌ مجهورٌ، أمَّا الرَّاء فهي من الأَحْرُفِ الذُّلْقةِ، صوتٌ لِثَوِيٌّ مُكَرَّرٌ مجهورٌ (النعيمي، دون تاريخ، الصفحات ٨٢-٨٣، ٨٧) (ابن طحان، ١٩٨٤، صفحة ٦١)

والإنكار الذي ذكرناه أُشِيرَ إليه في غير معجمٍ من المعجماتِ، من مثل : المحكم،، ولسان العرب، وتاج العروس، فهذه المعجمات نَصَّتْ على أنّ ثَمَّةَ مَنْ أنكر على أبي عُبيد قولَهُ : أُمُورٌ دُبْسٌ، و لكنّهم لم يذكروا مَنْ أنكر عليه ذلك من العلماءِ، أو سبب هذا الإنكار، ونجد الزَّبيديّ قد وقف مع أبي عُبيد، إذ قال: (قُلْتُ: وإنَّ هذا الّذي أُنْكِرَ عليه قد ذَكَرَهُ الزَّمَخْشَرِيّ في الأَساسِ، فإنَّهُ قالَ: داهِيَةٌ دَبْسَاءُ، ودَوَاهٍ دُبْسٌ، وهو مَجَازٌ) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ٥١/١٦ مادة دبس) ، ويبدو لي أنّهُ لم يحدثْ إبدالٌ بين الحرفين الدَّال و الرَّاء، بل إنَّ الأصلَ في كلام العرب قولُهُم :أُمُورٌ رُبْسٌ بالرَّاءِ، بيد أنَّهُم قالوا أيضًا دُبْسٌ، بالدَّالِ ؛ من باب المجاز، فَمَنْ أَنْكَرَ " الدُّبْسَ" بالدَّال، في قولهم : أُمُورٌ دُبْسٌ لم يَكُنْ مُحِقًّا .

المحور الثاني : إنكارُ الإبدالِ بين الصَّوائتِ :

وتُعْرَفُ بالحركاتِ، وأوَّلُ مَنْ سَمَّى هذه الأصوات بالحركات أبو الأسود الدُّؤليُّ (ت٦٩هـ)، وتسميتها بالحركات مبنيَّة على أنّها تُسَبّبُ حركةً لأعضاءِ النُّطْقِ، وتُقَسَّمُ الحركاتُ على أصول، وهي : الفتحة والكسرة والضَّمَّة، وفروعٍ، وهي : الألف المُمالة، والمُفخَّمة، والإشمام (رومي، ٢٠٠٨، الصفحات ١١٧-١١٨، ١٢٨)

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وبوساطة البحث في كُتُب اللُّغة وَقَفْنا على ألفاظٍ عدَّةٍ حدث فيها إبدالٌ بين الصَّوائتِ، ووَجَدْنَا من العلماء مَنْ أقرَّ الإبدالَ بين الحركات في بعض الألفاظ، ومنهم مَنْ أنكرها، ومنهم مَنْ أنكر حركةً، وأقرّ أُخرى، على نحو ما سأتعرَّضُ له مُفصَّلًا إنْ شاءَ اللهُ تعالى في هذا المبحث .

١- زُرَافَة - زَرَافَة :

يَدُلُّ الأَصْلُ الثّلاثيُّ : الزَّاءُ وَالرَّاءُ وَالْفَاءُ، عَلَى حَرَكَةٍ وسَعْيٍ، والزَّرْفُ: الزِّيَادَةُ، ووردت لفظة زرافة في أكثر المعجمات بتخفيف الرَّاء أو تشديدها (ابن دريد أ.، ١٩٨٧، صفحة ٧٠٦/٢ مادة زرف) (ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، ١٩٧٩، صفحة ٥١/٣) (ابن سيده، المخصص، ١٩٩٦، صفحة ٧٠٦/٤) (عمر، ٢٠٠٨، صفحة ٤٢٠/١).

قال ابن منظور:(والزَّرَافَةُ : دابَّةٌ حَسَنَةُ الخَلْقِ من ناحية الحَبَشَةِ، وأَزْرَفَ، إذا اشترى الزَّرَافَةَ، وهي الزَّرَافَةُ والزرَافَةُ، والفَتْحُ والتّخْفِيفُ أَفْصَحُهُما) (ابن منظور، ١٩٩٩، الصفحات ٣٧/٦-٣٨ مادة زرف)، قال الفيوميُّ:(الزَّرَافَةُ بفتح الزَّاي، وقال ابنُ دُرَيْدٍ بالضَّمّ، وشَكَّ في كونها عربيَّة ومنهم مَنْ أنكرَ الضَّمَّ، وقال هي مُسَمَّاةٌ باسم الجماعة؛ لأنَّها في صورة جماعة من الحيوان) (الرافعي، ١٩٢٢، صفحة ٣٤٣/١ مادة زرف) ، وقولُهُ : ومنهم مَنْ أنكرَ الضَّمَّ. قولٌ مُبْهَمٌ ؛ إذْ لم يَذْكر العلماءَ الذين أنكروا ضَمَّ الزَّاي، بيد أنَّهُ ذكرَ العلَّةَ وراء هذا الإنكار.

وقد لَحَظَ البَحْثُ أنَّ من العلماء مَنْ خَصَّ لفظةَ " الزَّرَافَةِ " في الدَّلالةِ على الحيوانِ المعروفِ بالفَتْحِ دون ما سواه (ابن هشام الأنصاري، ٢٠٠٩، صفحة ٢٧٤) .

ومنهم ذَكَرَ أنَّ الزَّرَافَةَ والزُّرَافَةَ (بفتح الزَّاي وضمِّها، مع تخفيفِ الفاءِ) : الحيوانُ المعروفُ، أَمَّا الزَّرَافَةُ بالفَتْح فالجماعةُ من النَّاسِ (الحنبلي، ٢٠٠٠، صفحة ٣٨٢)، وممَّنْ نَصَّ أيضًا على الوجهينِ معًا الدّميريُّ (ت ٨٠٨ هـ) (الدميري، ١٩٩٢، صفحة ٧٦).

واقتصرَ ابنُ دُرَيْدٍ على الضَّمَّ وَحْدهُ، على نحو ما عزاه إليه الفيوميُّ، إذ قال ابنُ دُريدٍ : (والزُّرَافةُ، بضمّ الزَّاي: دابَّةٌ، وَلَا أَدْرِي أعربيَّةٌ صَحِيحَةٌ أم لَا، وَأَكْثَرُ الظَّنّ أَنَّهَا عَرَبِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ أهل الْيمنِ يعرفونها من نَاحيَةِ الْحَبَشَةِ) (ابن دريد أ.، ١٩٨٧، صفحة ٧٠٦/٢ مادة زرف)، وهذا الاقتصارُ منه على الضَّمّ محلُّ نظرٍ ؛ لما تقدَّمَ آنفًا من أنَّ اللَّفظةَ عند غيره من العلماء تُضْبَطُ بالفَتْحِ، أوبه وبالضَّمّ أيضًا، بل إنَّ الفَتْحَ مفروغٌ منه عندهم حاشا ابنِ دُرَيْدٍ، وهو الأَفْصَحُ أيضًا، إذ عُزي إلى ابن الأعرابيّ أنَّها بفَتْحِ زايها وتخفيفِ فائها أَفْصَحُ (الأزهري، تهذيب اللغة، دون تاريخ، صفحة ١٢/١٣ مادة زرف)، وهو عينُ ما نصَّ عليه

ابنُ منظورٍ فيما تقدَمَ من كلامه في أوّل هذه المسألةِ (ابن منظور، ١٩٩٩، الصفحات ٣٨/٦-٣٨ مادة زرف) (القاعي، ٢٠٠٣، صفحة ٤٣١/١) .

وبالرُّجوع إلى نص الفيوميّ نجده يذكر أنَّ العلماء الذين أنكروا الَّضمَّ ؛ اعْتَلُّوا لإنكارهم إيَّاهُ بأنَّ العرب سمَّت الزَّرافَة الدَّابَّة المعروفة باسم الجماعة ؛لأنَّها بصورة جماعة من الحيوان ؛ ولذلك رفضوا الضَّمَّ، وقالوا هي بالفتح ؛لأنّ الزَّرافَةَ بالفتح تدلّ على الجماعة، ولذا أجازوا أنّ تدلّ زَرافة بالفتح على الدابة المعروفة، ويثبت ما ذهبنا إليه ما نقله أبو عُبيدٍ عن الأصمعيّ في باب أسماء الجماعات من النَّاس، إذ قال: (الأصمعيّ: ...والزَّرَافَة) (ابن سلام، الغريب المصنف، ٢٠٠٥، صفحة ٤٤١/١، ٥٩٩) وكذلك صاحب خزانة الأدب (ت١٠٩٣هـ) الذي نقل عن ابن جنّيّ :(الزَّرَافَةُ بفتح الزَّاي، قال ابنُ جنّيٍّ في إعراب الحماسة : معناها الجماعةُ سُمّيَتْ بذلك للزّيادةِ التي في الاجتماعِ والتَّضامّ) (البغدادي، ١٩٩٧، صفحة ٤٤٥/٧).

والخلاصةُ أنَّ اللَّفظةَ وردَتْ في كلامِ العربِ بفتح الزَّاي وضمّها في الدَّلالةِ على الحيوانِ المعروفِ لا بأحدِهِما دون الآخر، والفَتْحُ أَعْلى وأَفْصَحُ عند غير واحدٍ من العلماءِ، وإن كُنْتُ أرى أنَّ الضَّمَّ أمثلُ من الفَتْحِ ؛ لما في الفتح من الدَّلالةِ على الجماعةِ من النَّاسِ أيضًا.

٢- عِلاقَة - عَلاقَة :

قال ابنُ فارسٍ : (العَيْنُ واللَّامُ والقافُ أصلٌ كبيرٌ صحيح يرجعُ إلى مَعْنًى واحدٍ، وهو أنْ يُناطَ الشَّيءُ بالشَّيءِ العالي ... تقول :عَلَّقْتُ الشَّيءَ أُعَلِّقُهُ تعليقًا، وقد عَلِقَ به، إذا لَزِمَهُ) (ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، ١٩٧٩، صفحة ١٢٥/٤ مادة علق) ، وفي دلالةِ كُلٍّ من " العَلاقَةِ و العِلاقَةِ " بفَتْحِ العَيْنِ وكَسْرِها، ورد في المعجماتِ أنَّ " العَلاقَةَ " بالفَتْحِ : الحُبُّ، والخُصُومَةُ أيضًا ؛ فهي بذلك من الأضدادِ في العربيَّةِ، أمَّا " العِلاقَةُ " بالكَسْرِ :فعِلاقَةُ السَّوْطِ ونحَوِهِ، أي : ما يُعَلَّقُ به السَّوْطُ ونحوهُ (ابن دريد أ.، ١٩٨٧، صفحة ٩٣٩/٢ مادة علق) (ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، ١٩٧٩، الصفحات ١٢٥/٤-١٢٦ مادة علق) (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ١٨٩) (الرافعي، ١٩٢٢، الصفحات ٥٨١/٢-٥٨٢)، وقال الآباديُّ : (والعَلاقَةُ، ويُكْسَرُ: الحُبُّ اللَّزِمُ للقَلْبِ، أو بالفَتْحِ : في المَحَبَّةِ ونَحْوِهَا، وبالكَسْرِ : في السَّوْطِ ونَحْوِهِ) (الفيروزآبادي م.، ٢٠٠٥، صفحة ٩١٠)، وعند الجُرْجانيّ (ت٨١٦هـ): (العِلاقَةُ بكَسْرِ العَيْنِ يُسْتعملُ في المحسوساتِ، وبالفَتْحِ في المعاني) (الجرجاني، دون تاريخ، صفحة ١٣٠).

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

وعزا الزَّبيديُّ إلى الأصمعيّ إنكارَهُ " الكَسْرَ " في المعاني، إذ قال الزَّبيديُّ: (والعَلاقَةُ، ويُكْسَرُ: الحُبُّ اللَّازِمُ للقَلْبِ، وقد تقدَّمَ أنَّ الأصمعيَّ أنكرَ فيه الكَسْرَ، وتقدَّمَ الاستِشْهادُ به...) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ١٩٠/٢٦ مادة علق). والحَقُّ ما ذهب إليه الأصمعيُّ ؛ ذلك أنَّ المشهورَ في الدَّلالةِ على الحُبّ ونَحْوِهِ " العَلاقَةُ " بالفتح على نَحْوِ ما لَحَظَ البَحْثُ في أكثر المظانّ اللُّغويَّةِ، أما استعمالُ " العِلاقَةِ " بالكَسْرِ في الدَّلالةِ على هذا المَعْنَى فلا يُكادُ يُعْرَفُ، وإنِ استشهدَ لَهُ الزَّبيديُّ؛ ومن ثَمَّ فإنَّ من الوجاهةِ بمكانٍ اعتمادَ ما هو مُطَّرِدٌ في الاستعمالِ، و التَّنكُّبَ لما سواهُ .

٣- هَدِمٌ - هَدْمٌ :

هَدَمَ الْبِنَاءَ يَهْدِمُهُ هَدْمًا، إذا حَطَّمَهُ، أو نَقَضَهُ، أوأَسْقَطَهُ، بحسب تعبيرات اللُّغويَّين، فهو هادِمٌ، والمفعولُ مَهْدُومٌ، وأطلقوا على منزلِ الرَّجُلِ هَدَمًا ؛ لانهدامه، ووسَمُوا القَبْرَ به أيضًا؛ لأنَّهُم يحفرون تراب القبر، ثُمَّ يَرُدُّونَ التُّرَابَ فيه (ابن دريد ، الاشتقاق، ١٩٩١ صفحة ٢٥١) (الهروي، ١٩٩٩، صفحة ١٩٨١/٦) (الزمخشري أ.، أساس البلاغة، ١٩٩٨، صفحة ٣٦٧/٢ مادة هدم) (الصنعاني، ١٩٧٩، صفحة ١٦٨/٦ مادة هدم) (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ٥٧/١٥ مادة هدم)، ويُقال: (دِمَاؤُهُمْ بَيْنَهُمْ هَدَمٌ، أَيْ : هَدَرٌ، وهَدْمٌ أَيْضًا، بالتَّسْكِينِ) (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ٢٠٥٦/٢ مادة هدم)، فهَدَم وهَدْم هو المُهْدَرُ مَنِ الدِّمَاءِ، وورد في تاج العروس أنّ عليَّ بنَ حَمْزَةَ الكسائيَّ أنكرَ الكَسْرَ، إذ قال الزَّبيديُّ:(الهَدْمُ : نَقْضُ البَنَاء، هَدَمَهُ يَهْدِمُهُ هَدْمًا، كالتَّهْدِيمِ... ومِنَ المَجَازِ : الهَدْمُ : المُهْدَرُ مَنِ الدِّمَاءِ، ويُحَرَّكُ فَيَكُونُ كالهَدْرِ زِنَةً ومَعْنًى، وفي الصِّحاح، يُقَالُ : دِمَاؤُهُمْ بَيْنَهُمْ هَدَمٌ، أَيْ : هَدَرٌ، وهَدْمٌ أَيْضًا، بالتَّسْكِينِ (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ٢٠٥٦/٢ مادة هدم) ، فقدَّمَ المُحَرَّكَ، وجعل التَّسكينَ لُغَةً، والمُصَنِّفُ عَكَسَ ذِلكَ، عَلَى أَنَّ عَلَيَّ بنَ حَمْزَةَ قَدْ أَنْكَرَ الكَسْرَ) (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ٧٥/٣٤ مادة هدم)، وهذا الإنكار لم أقف عليه في المظانّ اللُّغويَّةِ ؛ فكُتُب اللُّغة ذكرت " الهدم "بفتح الدَّال وسكونها بمعنى " الهَدْرِ أو الهَدَرِ "، يذكروا كسر الدَّال، ومن العلماء مَنِ اختارَ فَتْحَ الدَّالِ، كابن فارس إذ قال في مقاييسه: (والهَدَم: ما تَهَدَّمَ، بفتح الدَّال .ومن الباب الهِدْم: الثَّوْبُ البالي، والجَمْعُ أَهْدامٌ، ودماؤُهُم هَدَمٌ أيْ : هَدَرٌ، كأنَّها قد هُدِمَتْ فلم يُطلَبْ بها، وقولُهُ صلى الله عليه وسلم: الدَّمُ الدَّمُ، والهَدَمُ الهَدَمُ، قيل إنَّ معناه: مَحيانا مَحياكُم، ومَماتُنا مَماتُكم) (ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، ١٩٧٩، صفحة ٤١/٦ مادة هدم)، ومنهم مَنِ اختارَ سُكُونَ الدَّالِ، إذ عزا ابنُ منظورٍ إلى الكسائيّ أنَّهُ أقرَّ تسكينَ الدَّالِ، إذ قال: (ودِماؤُهمُ هَدْمٌ بينهم بالتَّسكين، وهَدَمٌ بالتَّحريكِ، أَي: هَدَرٌ ... عليّ بن حمزة : هَدْمٌ، بسُكُونِ الدَّالِ) (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ٥٧/١٥)، وقال الزَّمخشريُّ :

(والهَدْمُ بالسُّكُونِ : أن يُهْدَمَ دمُ القتيلِ، أيْ : يُهْدَرُ، يُقالُ : دماؤهُمُ هَدْمٌ بينهم) (الزمخشري، الفائق في غريب الحديث، دون تاريخ، صفحة ٢٥٢/١ مادة هدم)، وساوى ابنُ الأثيرِ (ت ٦٠٦هـ) بين " الهَدْمِ والهَدَمِ " ضَبطًا ودَلالةً، إذ قال : (والهَدْمُ بالسُّكُونِ وبالفَتْحِ أيضًا : هو إهْدَارُ دَم القَتيل) (ابن الأثير، ١٩٦٣، صفحة ٢٥١/٢ مادة هدم).

وتابَعَهُ على ذلك أيضًا ابنُ منظورٍ (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ٥٥/١٥ مادة هدم)، وكذلك الفيروزآباديّ، إذ قال: (الهَدْمُ: نَقْضُ البِناء، كالتَّهْدِيمِ، وكَسْرُ الظَّهْرِ، فِعْلُهُما كَضَرَبَ، والمُهْدَرُ من الدّماءِ، ويُحَرَّكُ) (الفيروزآبادي م.، ٢٠٠٥، صفحة ١١٦٨ مادة هدم)، ومن العلماءِ مَنْ مايزَ بين ضبطي اللَّفظةِ بفَتْحِ دالِها وسُكُونِهَا، بأنَّ " الهَدَمَ " : ما انهدمَ من جدارٍ أو بناءٍ، أمَّا " الهَدْمُ " فما هُدِرَ من الدّماءِ، إذ قال ابن الجوزيّ(ت ٥٩٧ هـ):(قَوْلُهُ : بل الهَدَمُ، الهَدَمُ، وبَعْضُهُم يُسَكِّنُ الدَّالَ، فَمَنْ فَتَحَ أراد ما انْهَدَمَ، قال ابنُ الأعرابيّ : العَرَب تقُولُ: هَدَمِي هَدَمُك، بفتح الدَّال، والهَدَمُ : القَبْرُ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّهُ إذا حُفِرَ رُدَّ تُرَابُهُ عليه، فهو هَدَمُهُ، وأراد : أُقْبَرُ حيث تُقْبَرُون، ومَنْ سكَّنَ أراد ما هَدَمْتُم من الدِّماءِ هَدَمْتُهُ) (ابن الجوزي، ٢٠٠٤، صفحة ٤٩٣/٢)، والخلاصةُ أنَّ علماءَ اللُّغةِ لم يذكروا " الهَدِمَ " بكسر الدَّال للدَّالة على الدَّمِ المهدورِ، وما نقله الزَّبيديُّ من أنّ عليَّ بن حمزةَ الكسائيّ أنكر الكسر أمر غريب ؛ إذما الدَّاعي إلى إنكار لفظ غير مذكور في مظانّ اللُّغَةِ، و لم يردْ على ألسنةِ العامّةِ ؟ .

٤- الأُثْرُ -الأَثْرُ:

الأَثَرُ بفتح الأوّل والثَّاني: ضَرْبَةُ السَّيْفِ، وبقيَّةُ رَسْمِ الشَّيءِ، قال رَبُّ العِزَّةِ: ﴿سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ﴾ (سورة الفتح: ٢٩) (الرازي، ١٩٨١، صفحة ٩٣/٢٨)،

وأُثْرُ بضمّ الهمزةِ : فِرِنْدُ السَّيْفِ، وسِمَةٌ باطنِ في خُفِّ البعيرِ يُقْتَفَى بها أَثَرُهُ، وما بَقِيَ بعد البُرْءِ من أَثَرِ الجِراحِ (ابن سلام، كتاب السلاح، ١٩٨٥، صفحة ١٧) (الشيباني، ١٩٧٤، صفحة ٦١/١) (الجوهري، ١٩٧٩، الصفحات ٥٧٤/٢-٥٧٥) (ابن عياض المالكي، ١٩٧٨، صفحة ١٨/١) (النحوي، ١٩٨٥، صفحة ١٥١) (الأندلسي، ١٣٢٩هـ، صفحة ١٥ مادة أثر)، قَالَ الأَصمعيُّ:(الأُثْرُ بالضَّمّ من الجُرْحِ وغيرِهِ فِي الجَسَدِ يَبْرَأُ ويَبْقَى أَثَرُه، وَقَالَ شَمِرٌ: يُقَال فِي هذا: أَثْرٌ وأُثْرٌ) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ١٦/١٠ مادة أثر)، والإِثْرُ بالكسر : خُلاصَةُ السَّمْنِ، ويُقال: خرجْتُ في أَثْرِهِ، أيْ : تتبَّعْتُ أَثَرَهُ، وقال الزَّبيديُّ : (ورَوَى الإِياديُّ عن أَبي الهَيْثم أَنَّهُ كان يقولُ : الإِثْرُ بالكسر: خُلاصَةُ السَّمْنِ إذا سُلِئَ، وهو الخِلاصُ، وقيل: هو اللَّبَنُ إذا فارَقَهُ السَّمْنُ، وقد يُضَمُّ، وهذا قد أَنْكَرَهُ غيرُ واحدٍ من

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الأَئِمَّةِ، وقالوا : إنَّ المضمومَ فِرِنْدُ السَّيْفِ) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ١٧/١٠ مادة أثر)، فأبو الهيثمِ يرى أنّ بعض العلماء أنكروا ضمّ همزة " الأثر" في الدَّلالةِ على خُلاصَةِ السَّمْنِ.

والمُتتبّع الجَذْرَ اللُّغويَّ (أ ث ر) في المظانّ اللُّغويَّةِ يجدُ أنَّ من العلماء مَنْ خَصَّ لفظة " الإثْرِ" بكسرِ الهمزةِ بالدَّلالةِ على خلاصَةِ السَّمْنِ، على نحو ما أوردَ الخليل بن أحمد الفراهيديّ (الفراهيدي، ٢٠٠٣، صفحة ٥٦/١ مادة أثر) والجواهريّ (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ٥٧٥/٢، مادة أثر)، في حين أقرّ بعضهم خُلاصَةِ السَّمْن (الأَثْرَ والإِثْرَ) معًا، بفتح الهمزة وكسرها، وهذا اختيار ابن مالك (ت٦٧٢هـ)، إذ قال: (الْأَثْرُ: فِرِنْدُ السَّيْفِ، وخُلاصَةُ السَّمْنِ، ومصدر أثر، والإِثْرُ: عَقِبُ الشَّيءِ، وخُلاصَةُ السَّمْنِ أَيْضًا، والأُثُرُ: أَثَرُ الْجُرْحِ، وفِرِنْدُ السَّيْفِ أَيْضًا) (الأندلسي، ١٣٢٩هـ، صفحة ١٥ مادة أثر)، وضمّ همزة أثْر في الدَّلالة على خُلاصَةِ السَّمْنِ لم يَقُلْ به غيرُ أبي الهيثمِ، في النَّصّ الذي نقله الزَّبيديُّ عن الأياديّ، والفيروزآباديّ الذي قالَ : (الأَثْرُ بالفتح : فِرِنْدُ السَّيْفِ، ويُكْسَرُ، كالأَثِيرِ... و نَقْلُ الحديثِ وروايَتُهُ ... وإِكْثارُ الفَحْلِ من ضِرابِ الناقَةِ، وبالكسر: خُلاصَةُ السَّمْنِ، ويُضَمُّ) (الفيروزآبادي، الغرر المثلثّة والدّرر المبثّثة، ٢٠٠٠، صفحة ٣٥٩) (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٢٠٠٥، صفحة ٣٤١ مادة أثر) ، فالعلماءُ ذكروا أنَّ " الأُثْرَ " يُزادُ به فِرِنْدُ السَّيْفِ، فضلًا عن دلالته على أَثَرِ الجُرْحِ بَعْدَ البُرْءِ، ولم يُورِدُوا فيه دلالةً على " خُلاصَةِ السَّمْنِ "، وهذا ما نصَّ عليه أبو الهَيْثَم نَفْسُهُ فيما عُزِيَ إليه، من إنكارِ غيرِ واحدٍ من أئمَّةِ اللُّغةِ هذا المَعْنَى في " الأُثْرِ" : (وقد يُضَمُّ، وهذا قد أَنْكَرَهُ غيرُ واحدٍ من الأَئِمَّةِ، وقالوا :إنَّ المضمومَ فِرِنْدُ السَّيْفِ) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ١٧/١٠)، ويبدو لي أنَّ العربَ قد راعَتْ في قَصْرِها " الأُثْرَ " على فِرِنْدِ السَّيْفِ، و " الإثْرَ " على خُلاصَةِ السَّمْنِ، تحقيق مناسبةٍ بين الصَوْتِ والدَّلالةِ المعجميَّةِ للفظ ؛ إذ إنَّ الضَّمَّ أقوى من الكَسْرِ؛ ومن ثَمَّ خَصَّتْ به فِرِنْدَ السَّيْفِ؛ لما يُحِي به من قُوَّةٍ، في حين خَصَّتْ خُلاصةَ السَمْنِ بالكَسْرِ؛ لما في صَوْتِ الكَسْرِ من جرٍّ للحَرْفِ، وتلك عادةٌ لَدُنَ العربِ في اختيارها الأصواتَ التي تُناسِبُ المَعْنَى ؛ وعليه فإنَّ ضَمَّ الهمزةِ أَنْسبُ لفِرِنْدِ السَّيْفِ، والكسر أَفْضَلُ من " الفَتْحِ والضَّمّ " في الدَّلالةِ على خُلاصَةِ السَّمْنِ .

المحور الثالث : إنكار الإعلالُ بالقَلْبِ :

وهو ظاهرةٌ لُغَويَّةٌ تَحْدُثُ بين أَحْرُفِ العِلَّةِ، إذ تُقْلَبُ فيها الأَلِفُ واوًا أو ياءً، والواوُ ألفًا أو ياءً، و الياءُ ألفًا أو واوًا، ولا تَحْدُثُ هذه الظَّاهرةُ إلّا في أَحْرُفِ العِلّةِ ؛ وذلك لتخفيفِ اللَّفْظِ، وهذا التَّخفيفُ يَحْدُثُ اعتباطًا (زيدان، ١٩٨٦، الصفحات ١١-١٢) .

وفيما يأتي عَرْضٌ للألفاظِ التي أنكرَ بَعْضُ العلماءِ ما فيها من قَلْبٍ :

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

١- إنكارُ قَلْبِ الهمزةِ واوًا :

سِرْأَةٌ - سِرْوَةٌ :

السِّرْءُ والسِّرْأَةُ " بكَسْرِ السِّينِ وفَتْحِهَا أيضًا " : بَيْضُ الجَرَادِ والسَّمَكِ، قيل : وبَيْضُ الضَّبِّ أيضًا، أمَّا " السِّرْوَةُ " فالجَرَادُ أَوَّلَ خُرُوجِهِ (الأنصاري، دون تاريخ، صفحة ٦١) (ابن قتيبة، كتاب الجراثيم، ١٩٩٧، صفحة ٢٩٨/٢) (ابن عباد، ١٩٩٤، صفحة ٣٧٣/٨ مادة سرأ) (فارس، ١٩٨٢، صفحة ٨٣) (الثعالبي، دون تاريخ، صفحة ١٥٩)، وعزا ابنُ منظورٍ إلى الكسائيّ إنكارَهُ " السِّرْوَةَ " في الجَرَادِ، إذ فقال :(سرا : والسِّرْوُ الجَرَادُ أَوَّلَ ما يَنْبُتُ حين يَخْرُجُ من بَيْضِهِ، الجوهريّ، والسِّرْوَةُ : الجَرادَةُ أَوَّلَ ما تَكُونُ وهي دُودَةٌ، وأَصْلُهُ الهَمْزُ، والسِّرْيَةُ : لُغَةٌ فيها، وأَرْضٌ مَسْرُوَّةٌ : ذاتُ سِرْوَةٍ، وقد أَنكر عليُّ بنُ حمزةَ السِّرْوَةَ في الجَرَادةِ، وقال : إنَّما هي السِّرْأَةُ، بالهَمْزِ لا غَيْرُ) (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ٢٥٢/٦ مادة سرا).

ونجدُ ابنَ منظورٍ يُورِدُ " السِّرْوَةَ " في مادَّتينِ، الأُوْلى : مادَّةُ " سرأ " بالهمزة، وفيها ذكرَ أنَّ " السِّرْءَ أوِ السِّرْأَةَ " بَيْضُ الجَرَادِ، وأنَّ " السِّرْوَةَ " : الجَرَادَةُ أَوَّلَ ما تكونُ، وعزا إلى الكسائيّ أنَّ " السِّرْوَةَ " غيرُ " السِّرْأَةِ "، أي لم يَحْدُثْ بين اللَّفظتينِ إعلالٌ بالقَلْبِ، فلم تُقْلَبِ الهَمْزَةُ واوًا، إذ خَصَّ " السِّرْأَةَ " بالهَمْزِ ببَيْضِ الجَرَادِ، و " السِّرْوَةَ " بالواو بالسَّهْمِ، وهو السَّهْمُ الصَّغِيرُ القَصِيرُ، أو عريضُ النَّصْلِ طَوِيلُهُ (ابن منظور، ١٩٩٩، الصفحات ٢٢٣/٦-٢٢٤ مادة سرا)، والثَّانيةُ : مادَّةُ " سرا " بالألِفِ اللَّيِّنَةِ، وفيها أنَّ ذكرَ " السِّرْوَةَ " : الجَرَادُ أَوَّلَ ما يَخْرُجُ من بَيْضِهِ، و عَضَدَ ذلك بما نَقَلَهُ عن الجوهريّ ؛لِيُثْبِتَ هذا المَعْنَى في " السِّرْوَةَ "، مع نَقْلِهِ ايضًا إنكارَ الكسائي إيَّاهُ (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ٢٥٢/٦ مادة سرا).

وابنُ منظورٍ لم يُخالِفِ العلماءَ فيما ذكرَهُ من مَعْنَى في " السِّرْوَةَ "، إذ إنَّهُ يَتَّفِقُ مع الخليلِ والجوهريّ والزمخشريّ في ذلك (الفراهيدي، ٢٠٠٣، صفحة ٢٣٢/٢ مادة سرأ) (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ٥٥/١) (الزمخشري أ.، أساس البلاغة، ١٩٩٨، صفحة ٤٤٧/١)،إذ قال الجوهريُّ : (سَرَأَتِ الجَرَادَةُ تَسْرَأُ سَرْءًا: باضَتْ، وأَسْرَأَتْ: إذا حان ذلك منها، والسِّرْأَةُ بالكَسْرِ: بَيْضَةُ الجَرَادَةِ، ويُقَالُ : سِرْوَةٌ، وأَصْلُهُ الهَمْزُ) (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ٥٥/١) ، وقولُ الجوهريّ هذا يَدُلُّ على أنَّ أصلَ اللَّفْظَةِ " سِرْأَةٌ " بالهمز، وأنَّ " السِّرْوَةَ " لُغَةٌ فيها، أيْ يجوزُ قَلْبُ الهمزةِ واوًا للتَّخْفِيفِ .

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

٢- إنكارُ قَلْبِ الهمزةِ ياءً:

١- وثأ – وثي :

الوَثْءُ : وَصْمٌ يُصِيبُ اللَّحْمَ لا يَبْلُغُ العَظْمَ، فهو كالفَسْخِ فِي المَفْصِلِ (الفراهيدي، ٢٠٠٣، صفحة ٣٤٦/٤ مادة ونأ) (الأزهري، تهذيب اللغة، دون تاريخ، صفحة ١٦٥/٥)، وذكر الجوهريُّ أنَّ العَامَّةَ تقولُ : وَثْيٌ بقلبِ الهمزةِ ياءً : (وثأ: وُثِئَتْ يَدُهُ، فهي مَوْثُوءَةٌ ... والعَامَّةُ تقولُ : وَثْيٌ، وهو أن يُصِيبَ العَظْمَ وَصْمٌ لا يَبْلُغُ الكَسْرَ) (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ٨٠/١ مادة ونأ) ، ونقل الزَّبيديُّ إنكار الفيروزآباديّ قلبَ الهمزةِ ياءً في مادّة "وثأ "،إذ قال الزَّبيديُّ : (الوَثْيُ ... وقالَ اللَّيْثُ : هي لُغَةٌ في الوَثْءِ، بالهَمْزِ ... وسَبَقَ للمُصَنِّفِ في الهَمْزَةِ : وبه وَثْءٌ، ولا تَقُلْ : وَثْيٌ، وهي عِبارَةُ الجَوْهَرِيِّ هناكَ، وَذَكَرْنا هناك أنَّ الوَثْيَ مِن لُغَةِ العَامَّةِ، فما أَنْكَرَهُ أَوّلًا كيفَ يَسْتَدْرِكُهُ ثانِيًا ؟) (الجوهري، ١٩٧٩، الصفحات ١٦٥/٤٠-١٦٦ مادة وثي)، وما عزاهُ الزَّبيديُّ إلى الآباديّ دقيقٌ، إذ إنَّ الآباديَّ في مادَّةِ " وثأ " قال : (الْوَثْءُ والوَثَاءَةُ : وَصْمٌ يُصِيبُ اللَّحْمَ لا يَبْلُغُ العَظْمَ، أو تَوَجُّعٌ في العَظْمِ بلا كَسْرٍ... ولا تَقُلْ: وَثْيٌ) (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٢٠٠٥، صفحة ٥٥ مادة وثء)، وفي مادَّة " وثي " قال: (الوَثْيُ: الْوَثْءُ... والوُثَى، كالهُدَى: الأَوْجاعُ) (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٢٠٠٥، صفحة ١٣٤١ مادة وثي)، فصاحب القاموس أنكر " الوَثْيَ " في النَّصِّ الأوّلِ، بيد أنَّه أَقرَّهُ في النَّصِّ الثَّاني، ولم يُشِرْ إلى أنّهُ لُغَةٌ، أو أنَّهُ من قولِ العَامَّةِ، إذ ساوى بينهما تمامًا .

وبالرُّجُوعِ إلى كُتُبِ اللُّغَةِ نَلْحَظُ أنَّ العلماءَ أقرّوا " الوَثْءَ " بالهَمْزِ، في الدَّلالةِ على الوَصْمِ في اللَّحْمِ دون العَظْمِ، فأَصْلُ اللَّفْظةِ بالهَمْزِ، أمَّا " الوَثْيُ " بالياء فلُغَةٌ فيها، فيما قرَّرَهُ اللَّيْثُ ؛ أي إنَّ " الوَثْيَ " ليس من غَلَطِ العامَّةِ عنده (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ١٦٥/٤٠ مادة وثي) ، بل إنَّ ابنَ فارسٍ يرى أنّ " الوَثْيَ " بالياء هو الأَصْلُ، إذ قال: (وثى: وثِيَتْ يَدُهُ، فهي مَوْثُوءَةٌ، وقد يهمز) (ابن فارس، مجمل اللغة، ١٩٨٦، صفحة ٩١٦/١) ، وقَوْلُهُ : (وقد يُهْمَزُ)، إشارةٌ إلى أنَّ الهَمْزَ لُغَة فيه .وعُزِيَ إلى الأصمعيّ أنَّهُ إذا ما رَغِبَ في تخفيفِ اللَّفْظَةِ قال :وَثٌ، ولايُقالُ : وَثْيٌ، ولاوَثْوٌ (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ٤٨٢/١ مادة وثأ).

والخلاصَةُ أنَّ " الوَثْيَ " بالياءِ غيرُ مفروغٍ من إنكارِهِ في المظانِّ اللُّغويَّةِ، وأنَّ مَنْ انكرَهُ من العلماءِ تناقضَ فيه أيضًا على نَحْوِ ما تقدَّمَ آنفًا، وعلى فَرْضِ أنَّهُ من مَقُولِ العامَّةِ فإنَّ لَهُ مُسَوِّغًا صوتيًّا مقبولًا أيضًا ؛ إذ أُبْدِلَتِ الهَمْزَةُ ياءً طَلَبًا للتَّخفيفِ؛ فَضْلًا عن كَوْنِهِ أكثرَ دلالةً على المَعْنَى من " الوَثْءِ " بالهَمْزِ ؛ ذلك أنَّ " الهَمْزَةَ " صَوْتٌ يدلُّ على الشِّدَّةِ، واللَّفْظُ

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

الذي فيه صوتُ الهمزةِ معناه يَدُلُّ على الشِّدَّةِ أيضًا، وهذا بخلاف الياء ؛ إذ إنَّها أَخَفُّ من الهمزةِ ؛ ومن ثَمَّ فإنَّ " الوَثْيَ "، بقَلْبِ الهمزةِ ياءً، أقربُ إلى المَعْنَى ؛ لأنَّ الوَصْمَ أصابَ اللَّحْمَ ولم يُصِبِ العَظْمَ، أيْ لم يَبْلُغِ الكَسْرَ ؛ ولذا قالَتِ العامَّةُ " وَثْيٌ "، بتخفيفِ اللَّفْظِ ؛ تبعًا للمَعْنَى، أمَّا ما عُزِيَ غلى الأصمعيِّ من أنَّهُ يُقالُ : وَثٌ، ففيه نَظَرٌ ؛ إذ إنَّهُ يجعلُ اللَّفْظَ على حَرْفَيْنِ، وما كان على ثلاثةِ أَحْرُفٍ أكثرَ وأثبتَ .

١- يُسْرٌ - أُسْرٌ:

يدلُّ الجذرُ اللُّغَوِيُّ : الهمزةُ والسِّينُ والرَّاءُ على الحَبْسِ والإمْسَاكِ؛ ولذلك قيل: الأسيرُ؛ لأنَّهُم يشدُّونه بالقِدِّ، وهو : الإِسَارُ، والأُسْر بضمِّ الهمزةِ: احْتباسُ البَوْلِ، أُخِذَ من الأَسْرِ، بفَتْحِ الهمزةِ، الذي يدلُّ على الحَبْسِ والإمْسَاكِ، وقَوْلُهُم : عُودُ أُسْرٍ: عُوٌ يُعَالَجُ به الرَّجُلُ إذا احْتَبَسَ بَوْلُهُ، والعامَّةُ تقولُ: عُودُ يُسْرٍ، وأنكرَ بَعْضُ العلماءِ قَلْبَ الهمزةِ ياءً، فيما ذكرَ الزَّبيديُّ، إذ قال: (ويُقَالُ: عُودُ أُسْرٍ كقُفْلٍ، وعُودُ الأُسْرِ، بالإضافةِ والتَّوْصِيفِ، هكذا سُمِعَ بهما، كما في شُرُوحِ الفَصِيحِ، و"يُسْر" بالياءِ بَدَلُ الهمزةِ، أَو هي، أَي : الأَخِيرةُ لَحْنٌ، وأَنكرَهُ الجوهريُّ، فقال: ولا تَقُلْ :عُودُ يُسْرٍ، و وافقَهُ على إنكارِهِ صاحبُ الواعِي و المُوعبِ، وأَقَرَّهُ شُرَّاحُ الفَصِيحِ. قُلْتُ: وقد سَبَقَهُم بذلك الفَرَّاءُ، فقال: قُلْ :هو عُودُ الأُسْرِ، ولا تَقُلْ :عُودُ اليُسْرِ، وفي الأَساسِ: وقولُ العامَّةِ :عُودُ يُسْرٍ، خَطَأٌ، إلّا بقَصْدِ التَّفَاؤُلِ، وهو عُودٌ يُوْضَعُ على بَطْنِ مَنِ احْتَبَسَ بَوْلُهُ فَيَبْرَأُ، وعن ابن الأَعْرَابِيّ: هذا عُودُ يُسْرٍ وأُسْرٍ، وهو الذي يُعَالَجُ به المَأْسُورُ، وكلامُهُ يَقْضِي أَنَّ فيه قَولَيْنِ، وإليه ذَهَب المُصَنِّفُ، ومَا تَحامَلَ به شَيْخُنا على المُصَنِّفِ في غير مَحَلِّه كما لا يَخْفَى) (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ٤٨/١٠ مادة أسر)، فالزَّبيديُّ يرى أنَّ " اليُسْرَ" بالياءِ لَحْنٌ، وهو يَتَّفِقُ مع ما ذهبَ إليه شَيْخُهُ الفيروزآباديّ الذي قال: (الأَسْرُ: الشَّدُّ والعَصْبُ، وشِدَّةُ الخَلْقِ والخُلُقِ، وبالضَّمِّ :احْتِباسُ البَوْلِ، وعُودُ أُسْرٍ ويُسرٍ، أو هي لَحْنٌ: عُودٌ يُوضَعُ على بَطْنِ مَنِ احْتَبَسَ بَوْلُه) (الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ٢٠٠٥، صفحة ٣٤٣ مادة أسر)، والزَّبيديُّ في نَصِّه المُتقدِّمِ آراءَ العلماءِ في المسألةِ اللُّغويَّةِ ذي، بأنَّ لهم فيها قَوْلَيْنِ، فمنهم مَنْ أنكرَ أنْ يُقال : عُودُ يُسْرٍ، " بالياء "، وعلى ذلك الجوهريُّ، وابنُ السِّكِّيتِ، وصاحبُ الواعي (الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ٥٧٨/٢ مادة أسر) (ابن السكيت، ١٤١٢هـ، صفحة ٣١)، وابنُ التِّيَّانيّ، ومنهم مَنْ أقرّ الوجهينِ مَعًا: عُدُ أُسْرٍ ويُسْرٍ، بالهمزِ والياءِ، وهو ابنُ الأَعْرَابيّ، وما عُزِيَ إلى ابنِ الأَعْرَابيّ نَصَّ عليه الأزهريُّ أيضًا، إذ قال: (شَمِرٌ عن ابنِ الأَعْرَابيّ :هذا عُودُ أُسْرٍ ويُسْر: وهو الذي يعالَج به الإنسانُ إذا احتَبَس بولُه) (الأزهري، تهذيب اللغة، دون تاريخ، صفحة ٦١/١٣ مادة أسر) (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ١٤١/١ مادة أسر) ، وممَّا يُلْحَظُ أيضًا أنَّ بَعْضَ

من وَسَمَ : " عُود يُسْرٍ "بأنَّهُ من كلامِ العامَّةِ، وقد التمسَ لَهُ أيضًا توجيهًا من دونما القَوْلِ بقَلْبِ الهمزةِ ياءً، كابنِ درستويهِ والزَّمخشريّ، فهما يذهبان إلى أنَّ العامَّةُ لم تَقْلِبِ الهمزةَ ياءً، وإنَّما هو من باب المجاز، إذ قال ابنُ درستويهِ: (والعامَّةُ تقولُ :عُودُ يُسْرٍ، بالياء، يُريدون به أنَّهُ يُحْدِثَ اليُسْرَ على العليلِ) (ثعلب، ١٤١٣هـ، صفحة ٣٤١)، أيْ : إنَّهُ مأخوذ من الفعل " يَسَرَ "،إذ يُقالُ يَسَرَ الأَمْرُ، إذا سَهُلَ ؛ فهم يفعلون ذلك من باب التَّفاؤُل، و قال الزَّمخشريُّ: (وتقولُ العامَّةُ: عُودُ يُسْرٍ، وهو خَطَأٌ، إلَّا أن يقصدوا به التَّفاؤُلَ) (الزمخشري، أساس البلاغة، ١٩٩٨، صفحة ٢٧/١ مادة أسر)؛ فما فعلَتْهُ العامَّةُ من باب التَّفاؤُلِ أوّلًا ؛ولكونه أَخَفَّ على اللِّسانِ ثانيًا ؛إذ إنَّ الهمزةَ أثقلُ من الياءِ على اللِّسان ؛ ومن ثَمَّ قالوا :عُودُ يُسرٍ، من بابِ المناسبةِ بَيْنَ الصَّوْتِ والدَّلالةِ .

٣- إنكار قلب الواو همزة :

وَكَّدَ - أَكَّدَ:

وردَ في المظانِّ اللُّغويَّةِ أنَّ العربَ تقولُ: وَكَّدْتُ العَقْدَ، أَي: أَوْثَقْتُهُ، و أَكَّدْتُهُ، ووَكَّدْتُ اليَمِينَ، وأَكَّدْتُهُ فِي "العَقْدِ" أَجْوَدُ (الأزهري، تهذيب اللغة، دون تاريخ، صفحة ٣٢٩/١٠ مادة وكد)، وقال ابن فارس: (الواوُ والكافُ والدَّالُ: كَلِمَةٌ تَدُلُّ على شَدٍّ وإحْكَامٍ، وأَوْكِدْ عَقْدَكَ، أي: شُدَّهُ...) (ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، ١٩٧٩، صفحة ١٣٨/٦ مادة وكد)، وقال في"أَكَّدَ": (الهَمْزَةُ والكافُ والدَّالُ لَيْسَتْ أَصْلًا ؛ لأنَّ " الهمزةَ " مُبْدَلَةٌ من " الواوِ" ...) (ابن فارس، معجم مقاييس اللُّغة، ١٩٧٩، صفحة ١٢٥/١ مادة اكد). والواوُ لُغَةُ القرآنِ الكريمِ، إذ قال تعالى :﴿ وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ إِذَا عَٰهَدتُّمْ وَلَا تَنقُضُواْ ٱلْأَيْمَٰنَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ (سورة النحل: ٩١)، وعزا الزَّبيديُّ إلى بَعْضِ العلماءِ ولم يُسَمِّهِم إنكارَ " أَكَّد " في " وَكَّدَ " إذ قال: (وأَكَّدَهُ تأْكِيدًا : وَكَّدَهُ، إشارة إلى أَنَّ الهمزةَ عن واوٍ، كما قالَهُ أَئِمَّةُ الصَّرْفِ، وهو بالواوِ أَفْصَحُ، قال تعالى : { بَعْدَ تَوْكِيدِهَا } ... بل أَنكرَ بَعْضُهُم فيه الهمزةَ بالكُلِّيَّةِ) (الزبيدي، ١٩٨٧، صفحة ٣٩١/٧ مادة أكد)، قَوْلُهُ :(وهو بالواوِ أَفْصَحُ)، دليلٌ قاطعٌ على أنَّ الزَّبيديَّ يَعُدُّ الهمزةَ لُغَةً، وهو لايُنْكِرُ هذه اللُّغَةَ، بيد أنَّ لُغَةَ " الواوِ " أَفْصَحُ منها .

وقد لَحَظَ البَحْثُ أنَّ ثَمَّةَ خلافًا بينَ العُلماءِ في غيرِ الوِجْهَةِ التي قرَّرَهُ فيها الزَّبيديُّ، إذِ اختلفوا في " الأَجْودِ والأَفْصَحِ " منها في " العَقْدِ و العَهْدِ " خاصَّةً، وَكَّدَ أم أَكَّدَ ؟، فالخليلُ يرى الهمزةَ أَجْوَدَ، إذ قال: (وكَّدْتُ العَقْدَ واليَمِينَ، أي: أَوْثَقْتُهُ، والهمزةُ في العَقْدِ أَجْوَدُ) (الفراهيدي، ٢٠٠٣، صفحة ٣٩٥/٤ مادة وكد) (ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، ٢٠٠٠، صفحة ١٢٨/٧ مادة وكد)، في حين يرى الجوهريُّ وابنُ منظورٍ أنَّ "الواوَ" أَفْصَحُ، إذ قال الجوهريُّ: (وَكَّدْتُ العَهْدَ والسَّرْجَ تَوْكِيدًا، وأَكَّدْتُهُ تَأْكِيدًا بمَعْنًى، وبالواوِ أَفْصَحُ)

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

(الجوهري، ١٩٧٩، صفحة ٥٥٣/٢ مادة وكد) (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ٣٨٢/١٥ مادة وكد)، ومن العلماءِ مَنْ ذهبَ إلى أنَّ الواوَ والهمزةَ لُغَتانِ أَصْلِيَّتانِ ؛لأنَّ المادَّتَيْنِ متساويتانِ في الاستعمالِ (الآلوسي، ١٤١٥هـ، صفحة ٤٥٧/٧) .

وبلِحاظِ ما تقدَّمَ فإنَّ قَوْلَ الزَّبيديّ : (بل أَنْكَرَ بَعْضُهُم فيه الهمزةَ بالكُلِّيَّة)،محلُّ نظرٍ وتأمُّلٍ ؛إذ لم فلم أقفْ على هذا الإنكار فيما اطَّلَعْتُ عليه من كُتُبِ اللُّغَةِ، وعلى فرضِ صحَّةِ ما ذكرَهُ الزَّبيديُّ هَمْزَ ما ليس أَصْلُهُ الهَمْزَ ليس بمستغربٍ في العربيَّةِ، وقد سَمَّى الدكتور رمضان عبد التَّوَّاب هذه الظَّاهرةَ بالحَذْلَقَةِ (عبد التواب، ١٩٩٠، صفحة ١١٧) (النيرباني، ٢٠٠٦، الصفحات ١٤٧–١٤٨)، فلَفْظُ " وَكَّدَ " بالواوِ هو الأَصْلُ، ثُمَّ قُلِبَتْ واوُهُ همزةً، فقيل : " أَكَّدَ " ؛ لما في صَوْتِ الهمزةِ من شِدَّةٍ ؛ ومن ثَمَّ يُلْحَظُ استعمالُهُم إيَّاهُ في " العَقْدِ والعَهْدِ " خاصَّةً ؛ لما يقتضيانِهِ من شِدَّةٍ وإحْكَامٍ، على دَأْبِ العربِ في مراعاتها المُناسبةَ بينَ الصَّوْتِ والمعنى، وإجمالًا فإنَّ " أَكَّدَ " لُغَةٌ فصيحةٌ أيضًا، ولا مُنْكِرَ لها حاشا مَنْ عزا إليهم الزَّبيديُّ، ولم يُسَمِّهِم (الطيب، دون تاريخ، الصفحات ١٠٠–١٠٥) (المالكي، دون تاريخ، صفحة ٣٢٩) (الثعالبي، دون تاريخ، صفحة ٦٥، ١٧٣) (مهري، دون تاريخ، صفحة ٩١).

النتائج:

بعد البحث والدراسة أوجز أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- لقد حوى المعجم العربي من الألفاظ التي أنكرها بعض العلماء الشيء الكثير .
- أثبتت الدراسة أنّ المنكر من الألفاظ في المعجم العربي هي ألفاظ لا زالت مستعملة في لغتنا.
- يمكن القول إنّ تسمية الألفاظ التي أنكرها بعض العلماء ألفاظ منكرة ؛ لأنّها غير معروفة تسمية خاطئة ؛ لأنّ هذا اللفظ قد يكون غير مسموع عند لغويّ، لكنه مسموع عند غيره، وهذا ما لمسناه في دراستنا للألفاظ المنكرة .
- يعدّ الأزهريّ والأصمعيّ أكثر العلماء إنكارًا، وهذا ما نقلته لنا المعجمات المتأخرة .

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم.

١. ابن الاجدابي. (دون تاريخ). كفاية المتحفظ في اللغة. جمعية الدعوة الإسلامية العالمية: حققه وذكر شواهده وعلق عليه: علي حسين السائح.

٢. ابن سيد البطليوسي. (دون تاريخ). الفرق بين الحروف الخمسة. (تحقيق: د. علي زوين) بغداد، العراق: مطبعة العاني.

٣. ابن فارس. (١٩٨٢). كتاب الفرق (المجلد ١). (حققه: د. رمضان عبد التواب) القاهرة، الرياض: مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي.
٤. ابن دريد. أبو بكر محمد بن الحسن (١٩٩١). الاشتقاق (المجلد ١). (تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون) بيروت، لبنان: دار الجيل.
٥. ابن طحان. أبو الأصبغ السماتي الاشبيلي (١٩٨٤). مخارج الحروف وصفاتها (المجلد ١). تحقيق: د. محمد يعقوب تركستاني.
٦. ابن سيده. أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (٢٠٠٠). المحكم والمحيط الأعظم (المجلد ١). (تحقيق: عبد الحميد هنداوي) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
٧. ابن سيده. أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي (١٩٩٦). المخصص (المجلد ١). (قدم له: د. خليل إبراهيم جفّال) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
٨. ابن فارس. أبو الحسين أحمد بن زكريا (١٩٧٩). معجم مقاييس اللُّغة. (تحقيق وضبط: عبد السلام محمّد هارون) بيروت: دار الفكر.
٩. ابن فارس. أبو الحسين أحمد بن زكريا (١٩٨٦). مجمل اللغة (المجلد ٢). (دراسة وتحقيق: زهير عبد المحسن سلطان) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
١٠. الحلبي. أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (١٩٦١). كتاب الإبدال. (حققه وشرحه: عزالدين الشنوخيّ) دمشق، سوريا: مطبوعات مجمع اللغة العربية.
١١. ثعلب. أبو العباس (١٤١٣هـ). كتاب الفصيح. (تحقيق ودراسة: د. عاطف مدكور) بيروت: دار المعارف.
١٢. ابن الجوزي. أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن علي (٢٠٠٤). غريب الحديث. (خرج حديثه وعلق عليه: د. عبد المعطي أمين قلعجي) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
١٣. ابن منظور. أبو الفضل (١٩٩٩). لسان العرب (المجلد ٣). (اعتنى بتصحيحه : أمين محمد عبد الوهاب ومحمد الصادق العبيدي) بيروت، لبنان: دار إحياء التراث العربي.
١٤. الزمخشري. أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد (١٩٩٨). أساس البلاغة (المجلد ١). (تحقيق: محمّد باسل عيون السُّود) بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.
١٥. الأزهري. أبو المنصور محمد بن أحمد (دون تاريخ). كتاب الزاهر في غرائب ألفاظ الإمام الشافعيّ. (علق عليه: مسعد عبد الحميد السعدني) القاهرة، مصر: دار الطلائع.
١٦. الثعالبي. أبو المنصور عبد الملك بن محمد بن اسماعيل (دون تاريخ). كتاب فقه اللغة وأسرار العربية. (تحقيق: د. ياسين الأيوبي) مصر: المكتبة العصرية.
١٧. الأزهري. أبو المنصور محمد بن أحمد (دون تاريخ). تهذيب اللغة. (تحقيق: مجموعة من الأساتذة) القاهرة، مصر: الدار المصرية للتأليف والترجمة.
١٨. سيبويه. أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (١٩٨٨). الكتاب (المجلد ط٢ ط٣). (تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون) القاهرة: مكتبة الخانجي، ودار الرفاعي بالرياض.
١٩. ابن دريد. أبو بكر محمد بن الحسن (١٩٨٧). جمهرة اللغة (المجلد ١). (حققه وقدم له: د.رمزي منير بعلبكي) بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.

٢٠. السجستاني. أبو حاتم (دون تاريخ). الفرق. (تحقيق: د. حاتم صالح الضامن) مجلة المجمع العلمي العراقي.
٢١. النووي. أبو زكريا محي الدين بن شرف (دون تاريخ). تهذيب الأسماء واللغات. (نشره وصححه وعلق عليه مجموعة من العلماء) مصر: إدارة الطباعة المنيرية.
٢٢. الأنصاري. أبو زيد (دون تاريخ). كتاب الهمز. (دراسة وتحقيق: كامل سعيد شهوان)
٢٣. الحنبلي. أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي (٢٠٠٠). المطلع على ألفاظ المقنع (المجلد ٣). (صنع: محمد بشير الأدبي) المكتب الإسلامي.
٢٤. ابن سلام. أبو عبيد القاسم (١٩٨٥). كتاب السلاح (المجلد ٢). (تحقيق: حاتم صالح الضامن) بيروت، لبنان: مؤسسة الرسالة.
٢٥. ابن سلام. أبو عبيد القاسم (٢٠٠٥). الغريب المصنف (المجلد ١). (تحقيق: د. صفوان عدنان داوودي) دمشق–بيروت: دار الفيحاء.
٢٦. الهروي. أبو عبيدة أحمد بن محمد (١٩٩٩). الغريبين في القرآن والحديث (المجلد ١). (تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيديّ، قدم له وراجعه: فتحي حجازي الباز) الرياض: مكتبة نزار مصطفى.
٢٧. الشيباني. أبو عمرو (١٩٧٤). كتاب الجيم (المجلد ١). القاهرة، مصر: الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
٢٨. ابن قتيبة. أبو محمد عبد الله بن مسلم (٢٠٠٩). أدب الكاتب. (حققه: محمد محيي الدين عبد الحميد) القاهرة، مصر: دار الطلائع.
٢٩. ابن هشام الأنصاري. أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله المصري (٢٠٠٩). شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب. (معه كتاب منتهى الأدب بتحقيق شرح شذور الذهب تأليف محمد محي الدين عبد الحميد) القاهرة، مصر: دار الطلائع.
٣٠. الرافعي. أحمد بن محمد بن علي المقري الفيوميّ (١٩٢٢). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (المجلد ٥). (صححه: الأستاذ حمزة فتح الله، وراجعه: محمد حسين الغمراوي) القاهرة، مصر: المطبعة الأميرية.
٣١. عمر. أحمد مختار (٢٠٠٨). معجم الصواب اللغويّ دليل المثقف العربي (المجلد ١). القاهرة، مصر: عالم الكتب.
٣٢. الجوهري. إسماعيل بن حمّاد (١٩٧٩). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (المجلد ٢). (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار) بيروت، لبنان: دار العلم للملايين.
٣٣. الرازي. الإمام فخر الدين محمد (١٩٨١). التفسير الكبير ومفاتيح الغيب (المجلد ١). بيروت: دار الفكر.
٣٤. ابن الأثير. الإمام مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري (١٩٦٣). النهاية في غريب الحديث والأثر (المجلد ١). (تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي) المكتبة الإسلامية.
٣٥. الأهوازي ابن السكيت. (١٤١٢هـ). ترتيب إصلاح المنطق (المجلد ١). (تحقيق: الشيخ محمد حسن بكائي) إيران: مؤسسة الطبع والنشر في الاستانة الرضوية المقدسة.

٣٦. الصنعاني. الحسن بن محمد بن الحسن (١٩٧٩). التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية. (تحقيق: مجموعة من الأساتذة) بيروت: دار الكتب.

٣٧. الفراهيدي. الخليل بن أحمد (٢٠٠٣). كتاب العين (المجلد ١). (ترتيب وتحقيق: د. عبد الحميد هنداوي) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

٣٨. الزبيدي. السيد محمد مرتضى الحسيني (١٩٨٧). تاج العروس من جواهر القاموس (المجلد ٢). (تحقيق: مجموعة من المحققين) الكويت: مطبعة حكومة الكويت.

٣٩. المالكي. القاضي أبي الفيض عياض بن موسى ابن عياض (١٩٧٨). مشارق الأنوار على صحاح الآثار (المجلد ١). تونس، القاهرة: المكتبة العتيقة، دار التراث.

٤٠. الزمخشري. جار الله محمود بن عمر (دون تاريخ). الفائق في غريب الحديث (المجلد ٢). (تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم) دون ناشر.

٤١. زيدان. جرجي (١٩٨٦). الألفاظ العربية والفلسفة اللغويّة. بيروت: مطبعة القديس جاز رجيوس.

٤٢. السيوطي. جلال الدين جلال الدين (١٩٨٦). المزهر في علوم اللُّغة وأنواعها. (شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعاته وعلق حواشيه: محمد أحمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي) صيدا– بيروت، لبنان: منشورات المكتبة العصريّة.

٤٣. النعيمي. حسام سعيد (دون تاريخ). الأصوات العربية بين التحول والثبات. جامعة الموصل: دار الكتب.

٤٤. د. أمير زبير رفاعي. (٢٠١٦). الخصائص اللغوية للهجة الحجازية مستمدة من الأمثال الشعبية. المملكة العربية السعودية: كلية اللغة العربية وآدابها ، جامعة أم القرى.

٤٥. العطية. د. خليل ابراهيم (١٩٨٣). في البحث الصوتي عند العرب. بغداد: دار الجاحظ.

٤٦. عبد التواب. رمضان (١٩٩٠). التطور اللغوي مظاهره وعلله وقوانينه (المجلد ٢). القاهرة: مكتبة الخانجي.

٤٧. بلعباس. سعاد (دون تاريخ). صوائت العربيّة دراسة وصفية في ضوء علم الأصوات الحديث. الجزائر: جامعة تلمسان .

٤٨. النحوي. سليمان بن بنين الدقيقي (١٩٨٥). اتفاق المباني وافتراق المعاني (المجلد ١). (تحقيق: د. يحيى عبد الرؤوف جبر) عمان، الاردن: دار عمار.

٤٩. الآلوسي. شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني (١٤١٥هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (المجلد ١). (تحقيق: علي عبد الباري عطية) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

٥٠. النيرباني. عبد البديع (٢٠٠٦). الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات (المجلد ١). دمشق: دار الغوثاني للدراسات القرآنية.

٥١. العبيدي. عبد الجبار عبد الله (العدد ٣، ٢٠١٠). الإبدال في اللهجات وأثر الصوت فيه. مجلة جامعة الأنبار للغات والآداب.

٥٢. الطيب. عبد الجواد (دون تاريخ). من لغات العرب لغة هذيل.

٥٣. البغدادي. عبد القادر بن عمر (١٩٩٧). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (المجلد ٤). (تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون) القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.

٥٤. ابن قتيبة. عبد الله بن مسلم (١٩٩٧). كتاب الجراثيم. (حققه: محمد جاسم الحميدي، قدم له: د. مسعود بوبو) دمشق، سوريا: وزارة الثقافة– إحياء التراث العربي.
٥٥. المالكي. عبيد بن أحمد بن عبيد (دون تاريخ). قلب الواو المتصدّرة همزة التّأثّر والتّأثير. مجلة الدراسات العربية.
٥٦. الجرجاني. علي بن محمد السيد الشريف (دون تاريخ). التعريفات. (دراسة وتحقيق: محمد صديق المنشاوي) دار الفضيلة.
٥٧. حسين. علي خليف (٢٠١١). منهج الدرس الصوتي عند العرب (المجلد ١). بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.
٥٨. رومي. علي عبد (المجلد ٧ العددان ٣–٤، ٢٠٠٨). ظاهرة المعاقبة في اللغة العربية– دراسة لغوية. مجلة القادسية.
٥٩. ابن عباد. كافي الكفاة الصاحب إسماعيل (١٩٩٤). المحيط في اللغة (المجلد ١). (تحقيق: الشيخ محمد حسن آل ياسين) بيروت: عالم الكتب.
٦٠. الدميري. كمال الدين محمد بن موسى (١٩٩٢). حياة الحيوان الكبرى. (تهذيب وتصنيف: أسعد الفارس) دمشق: دار طلاس.
٦١. الفيروزآبادي. مجد الدين محمد بن يعقوب (٢٠٠٥). القاموس المحيط (المجلد ٨). (إشراف: محمد نعيم العرقسُوسي) بيروت، لبنان: تحقيق مكتبة التراث في مؤسسة الرسالة.
٦٢. الفيروزآبادي. مجد الدين محمد بن يعقوب (٢٠٠٠). الغرر المثلثّة والدّرر المثبتة (المجلد ٢). المملكة العربية السعودية: منكتبة نزار مصطفى الباز.
٦٣. الأندلسي. محمد بن عبد الله بن مالك النحوي (١٣٢٩هـ). كتاب الإعلام بمثلث الكلام ويليه كتاب المقصور والممدود. مصر: مطبعة الجمالية.
٦٤. مهدي. نور الدين (دون تاريخ). القراءات القرآنية بين لغتي الحجاز وتميم. جامعة الوادي.
٦٥. القاعي. يوسف الشيخ محمد (٢٠٠٣). حاشية الخضري على ابن عقيل (المجلد ١). بيروت، لبنان: دار الفكر.

Sources and References:

The Holy Quran.

1. Ibn Al-Ajdabi. (undated). Adequacy of caution in language. The International Islamic Call Society: It was verified, his evidence mentioned, and commented on by: Ali Hussein Al-Sayeh.
2. Ibn Sayyid Al-Batalyusi. (undated). The difference between the five letters. (Investigated by: Dr. Ali Zuwayn) Baghdad, Iraq: Al-Ani Press.
3. Ibn Faris. (1982). Book of Difference (Volume 1). (Verified by: Dr. Ramadan Abdel Tawab) Cairo, Riyadh: Al-Khanji Library and Dar Al-Rifai.
4. Ibn Duraid. Abu Bakr Muhammad bin Al-Hassan (1991). Derivation (Vol. 1). (Investigation and explanation: Abdul Salam Muhammad Haroun) Beirut, Lebanon: Dar Al-Jeel.
5. Ibn Tahan. Abu Al-Asbagh Al-Samati Al-Ashbili (1984). Makhrifat Al-Haruf and their Attributes (Volume 1). Investigation: Dr. Muhammad Yaqoub Turkistani.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

6. Abu Al-Hassan Ali bin Ismail Al-Mursi, son of his master. (2000). The Hermetic and the Great Ocean (Vol. 1). (Investigated by: Abdul Hamid Hindawi) Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
7. Abu Al-Hassan Ali bin Ismail Al-Mursi, son of his master. (1996). Allocated (Volume 1). (Presented by: Dr. Khalil Ibrahim Jaffal) Beirut, Lebanon: Arab Heritage Revival House.
8. Abu Al-Hussein Ahmed bin Zakaria Ibn Faris. (1979). Dictionary of language standards. (Investigation and control: Abdul Salam Muhammad Haroun) Beirut: Dar Al-Fikr.
9. Abu Al-Hussein Ahmed bin Zakaria Ibn Faris. (1986). The Synopsis of Language (Vol. 2). (Study and investigation: Zuhair Abdel Mohsen Sultan) Beirut, Lebanon: Al-Resala Foundation.
10. Abu Al-Tayyib Abd Al-Wahid ibn Ali, the Halabi linguist. (1961). Substitution book. (Verified and explained by: Izz Al-Din Al-Shanoukhi) Damascus, Syria: Publications of the Arabic Language Academy.
11. Abu Abbas Thaelab. (1413 AH). Eloquent book. (Investigation and study: Dr. Atef Madkour) Beirut: Dar Al-Maaref.
12. Abu Al-Faraj Abdul Rahman bin Ali bin Muhammad bin Ali Ibn Al-Jawzi. (2004). Strange talk. (His talk was published and commented on by: Dr. Abdul Muti Amin Qalaji) Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
13. Abi Al-Fadl Ibn Manzur. (1999). Lisan Al-Arab (Volume 3). (Correction took care of: Amin Muhammad Abd Al-Wahhab and Muhammad Al-Sadiq Al-Ubaidi) Beirut, Lebanon: Arab Heritage Revival House.
14. Abu Al-Qasim Jar Allah Mahmoud bin Omar bin Ahmed Al-Zamakhshari. (1998). The Foundation of Rhetoric (Vol. 1). (Investigated by: Muhammad Basil Ayoun Al-Soud) Beirut, Lebanon: Dar Al-Ilm Lilmalayin.
15. Abu Al-Qasim Jar Allah Mahmoud bin Omar bin Ahmed Al-Zamakhshari. (1998). The Foundation of Rhetoric (Vol. 1). (Investigated by: Muhammad Basil Oyoun Al-Aswad) Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyya Publications.
16. Abu Al-Mansur Muhammad bin Ahmed Al-Azhari. (undated). Al-Zahir's book on the strange words of Imam Al-Shafi'i. (Commented on by: Musad Abdel Hamid Al-Saadani) Cairo, Egypt: Dar Al-Tala'i.
17. Abu Al-Mansur Abdul Malik bin Muhammad bin Ismail Al-Thaalabi. (undated). Book of Philology and Arabic Secrets. (Investigated by: Dr. Yassin Al-Ayoubi) Egypt: Modern Library.
18. Abu Al-Mansur Muhammad bin Ahmed Al-Azhari. (undated). Language refinement. (Investigation: A group of professors) Cairo, Egypt: Egyptian House for Authoring and Translation.
19. Abu Bishr Amr bin Othman bin Qanbar Sibawayh. (1988). The book (Vol. 2, 3rd edition). (Verified and explained by: Abdul Salam Muhammad Haroun) Cairo: Al-Khanji Library, and Dar Al-Rifai in Riyadh.
20. Abu Bakr Muhammad bin Al-Hassan Ibn Duraid. (1987). The language population (Vol. 1). (Achieved and presented by: Dr. Ramzi Mounir Baalbaki) Beirut, Lebanon: Dar Al-Ilm Lil-Malayin.
21. Abu Hatim Al-Sijistani. (undated). the difference. (Investigated by: Dr. Hatem Saleh Al-Damen) Journal of the Iraqi Scientific Academy.
22. Abu Zakaria Muhyiddin bin Sharaf Al-Nawawi. (undated). Refinement of names and languages. (Published, corrected, and commented on by a group of scholars) Egypt: Al-Muniriya Printing Department.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

23. Abu Zaid Al-Ansari. (undated). The book of hamza. (Study and investigation: Kamel Saeed Shahwan).
24. Abu Abdullah Shams Al-Din Muhammad bin Abi Al-Fath Al-Baali Al-Hanbali. (2000). Knowledgeable about convincing words (Volume 3). (Made by: Muhammad Bashir Al-Adbi) The Islamic Office.
25. Abu Ubaid Al-Qasim Ibn Salam. (1985). The Book of Weapons (Volume 2). (Investigated by: Hatem Saleh Al-Damen) Beirut, Lebanon: Al-Resala Foundation.
26. Abu Ubaid Al-Qasim Ibn Salam. (2005). The Stranger's Workbook (Volume 1). (Investigation: Dr. Safwan Adnan Daoudi) Damascus-Beirut: Dar Al-Fayhaa.
27. Abu Ubaida Ahmed bin Muhammad Al-Harawi. (1999). Al-Gharibeen in the Qur'an and Hadith (Volume 1). (Investigation and study: Ahmed Farid Al-Mazidi, submitted and reviewed by: Fathi Hijazi Al-Baz) Riyadh: Nizar Mustafa Library.
28. Abu Amr Al-Shaibani. (1974). The Gym Book (Volume 1). Cairo, Egypt: General Authority for Princely Printing Affairs.
29. Abu Muhammad Abdullah bin Muslim Ibn Qutaybah. (2009). Writer's literature. (Verified by: Muhammad Mohieddin Abdel Hamid) Cairo, Egypt: Dar Al-Tala'i.
30. Abu Muhammad Abdullah Jamal Al-Din bin Yusuf bin Ahmed bin Abdullah Al-Masry bin Hisham Al-Ansari. (2009). Explanation of the golden nuggets in knowing the speech of the Arabs. (With him is the book "Mintaha Al-Adab" with the investigation of Sharh Shudhur Al-Dhahab, written by Muhammad Mohi Al-Din Abd Al-Hamid) Cairo, Egypt: Dar Al-Tala'i.
31. Ahmed bin Muhammad bin Ali Al-Muqri Al-Fayoumi Al-Rafi'i. (1922). Al-Misbah Al-Munir fi Gharib Al-Sharh Al-Kabir (Volume 5). (Corrected by: Professor Hamza Fathallah, and reviewed by: Muhammad Hussein Al-Ghamrawi) Cairo, Egypt: Al-Amiriya Press.
32. Ahmed Mukhtar Omar. (2008). Dictionary of Linguistic Correctness, Guide for the Arab Intellectual (Volume 1). Cairo, Egypt: World of Books.
33. Ismail bin Hammad Al-Jawhari. (1979). Sahih Taj Al-Lughah and Sahih Arabic (Volume 2). (Investigated by: Ahmed Abdel Ghafour Attar) Beirut, Lebanon: Dar Al-Ilm Lilmalayin.
34. Imam Fakhr Al-Din Muhammad Al-Razi. (1981). The Great Interpretation and the Keys to the Unseen (Volume 1). Beirut: Dar Al-Fikr.
35. Imam Majd Al-Din Abi Al-Saadat Al-Mubarak bin Muhammad Al-Jazari Ibn Al-Atheer. (1963). Al-Nihayah fi Gharib Al-Hadith wa Al-Athar (Volume 1). (Investigated by: Taher Ahmed Al-Zawi and Mahmoud Muhammad Al-Tanahi) The Islamic Library.
36. Al-Ahwazi Ibn Al-Sakit. (1412 AH). Order of Logic Reform (Vol. 1). (Investigation: Sheikh Muhammad Hassan Bakai) Iran: Publishing and Publishing Institution in Holy Istanbul Razavi.
37. Al-Hassan bin Muhammad bin Al-Hassan Al-Sanaani. (1979). The sequel, appendix, and link to the book Taj Al-Lughah and the Arabic Sahih. (Investigation: A group of professors) Beirut: Dar Al-Kutub.
38. Khalil bin Ahmed Faraaheedi. (2003). The Book of the Eye (Volume 1). (Arranged and edited by: Dr. Abdel Hamid Hindawi) Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

39. Mr. Muhammad Mortada Al-Husseini Al-Zubaidi. (1987). The Bride's Crown from the Jewels of the Dictionary (Volume 2). (Investigation: A group of investigators) Kuwait: Kuwait Government Press.
40. Judge Abu Al-Fayd Iyad Ibn Musa Ibn Iyad Al-Maliki. (1978). Mashariq Al-Anwar Ala Sihah Al-Athar (Volume 1). Tunisia, Cairo: The Old Library, Dar Al-Turath.
41. Jarallah Mahmoud bin Omar Al-Zamakhshari. (undated). Al-Fa'iq fi Gharib Al-Hadith (Volume 2). (Verified by: Ali Muhammad Al-Bajjawi and Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim) without a publisher.
42. George Zidane. (1986). Arabic words and linguistic philosophy. Beirut: St. Jazz Regius Press.
43. Jalal Al-Din Jalal Al-Din Al-Suyuti. (1986). Al-Mizhar in linguistics and its types. (Explanation, compilation, authentication, title of its topics, and annotation of its footnotes: Muhammad Ahmad Jad Al-Mawla Bey, Muhammad Abu Al-Fadl Ibrahim, Ali Muhammad Al-Bajjawi) Sidon - Beirut, Lebanon: Modern Library Publications.
44. Hossam Saeed Al Nuaimi. (undated). Arab voices between transformation and stability. University of Mosul: Dar Al-Kutub.
45. Dr. Amir Zubair Rifai. (2016). The linguistic characteristics of the Hijazi dialect are derived from popular proverbs. Kingdom of Saudi Arabia: College of Arabic Language and Literature, Umm Al-Qura University.
46. Dr. Khalil Ibrahim Al-Attiya. (1983). In voice search among Arabs. Baghdad: Dar Al-Jahiz.
47. Ramadan Abdel Tawab. (1990). Linguistic development: its manifestations, causes and laws (Volume 2). Cairo: Al-Khanji Library.
48. Souad Bel Abbas. (undated). Arabic phonemes: A descriptive study in light of modern phonology. Algeria: University of Tlemcen.
49. Suleiman bin Banin Al-Daqiqi, the grammarian. (1985). Agreement of premises and difference of meanings (Volume 1). (Investigated by: Dr. Yahya Abdel Raouf Jabr) Amman, Jordan: Dar Ammar.
50. Shihab Al-Din Mahmoud bin Abdullah Al-Husseini Al-Alusi. (1415 AH). The Spirit of Meanings in the Interpretation of the Great Qur'an and the Seven Mathanis (Volume 1). (Investigated by: Ali Abdel Bari Attia) Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
51. Abdul Badi Al-Nirbani. (2006). Phonological aspects of protest books for readings (Volume 1). Damascus: Dar Al-Ghouthani for Quranic Studies.
52. Abdul-Jabbar Abdullah Al-Obaidi. (Issue 3, 2010). Substitution in dialects and the effect of sound on it. Anbar University Journal of Languages and Literature.
53. Abdul Jawad Al-Tayeb. (undated). One of the Arab languages is the Hudhayl language.
54. Abdul Qadir bin Omar Al-Baghdadi. (1997). Treasury of Literature and Lub Lubab Lisan Al-Arab (Volume 4). (Verified and explained by: Abdul Salam Muhammad Haroun) Cairo, Egypt: Al-Khanji Library.
55. Abdullah bin Muslim bin Qutaybah. (1997). Germs book. (Verified by: Muhammad Jassim Al-Hamidi, presented to him by: Dr. Masoud Bobo) Damascus, Syria: Ministry of Culture - Reviving Arab Heritage.
56. Obaid bin Ahmed bin Obaid Al-Maliki. (undated). The heart of the waw is the hamza of influence and influence. Journal of Arab Studies.

E-ISSN: 2706-9931 P-ISSN: 1994-473X

57. Ali bin Muhammad Al-Sayyid Al-Sharif Al-Jurjani. (undated). Definitions. (Study and investigation: Muhammad Siddiq Al-Minshawi) Dar Al-Fadila.
58. Ali Khalif Hussein. (2011). Vocal lesson approach among Arabs (Volume 1). Beirut, Lebanon: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
59. Ali Abd Rumi. (Volume 7, Issues 3-4, 2008). The phenomenon of punishment in the Arabic language - a linguistic study. Al-Qadisiyah Magazine.
60. Sufi is enough, Sahib Ismail Ibn Abbad. (1994). The ocean in language (Volume 1). (Investigated by: Sheikh Muhammad Hassan Al Yassin) Beirut: World of Books.
61. Kamal Al-Din Muhammad bin Musa Al-Damiri. (1992). Great animal life. (Refinement and classification: Asaad Al-Faris) Damascus: Dar Talas.
62. Majd Al-Din Muhammad bin Yaqoub Al-Fayrouzabadi. (2005). Ocean Dictionary (Vol. 8). (Supervised by: Muhammad Naeem Al-Arqsousi) Beirut, Lebanon: Investigation by the Heritage Library at Al-Resala Foundation.
63. Majd Al-Din Muhammad bin Yaqoub Al-Fayrouzabadi. (2000). Triangular gharar and proven pearls (Volume 2). Kingdom of Saudi Arabia: Nizar Mustafa Al-Baz Library.
64. Muhammad bin Abdullah bin Malik, the Andalusian grammarian. (1329 AH). The book of information in the speech triangle, followed by the book of short and extended. Egypt: Al-Gamaleya Press.
65. Nour El-Din Mahdi. (undated). Qur'anic readings between the Hijaz and Tamim languages. Valley University.
66. Youssef Sheikh Muhammad Al-Qa'i. (2003). Al-Khudari's Commentary on Ibn Aqeel (Volume 1). Beirut, Lebanon: Dar Al-Fikr